[illegible]

٣١۶
———
٢١٠٧٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك و صل على من اوتى
جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر
من آله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى المتقين بهم فى مصادرهم وموا
ردهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا فى الحال و
الاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال فى الاقوال والافعال
وارزقنا صحيحات النيات فى ابواب الخيرات قال المصنف رحمة الله
عليه بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم
الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اولى القرينين بل ذكره بالحمد اكتفاء
كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى الحر والبرد ولما وقع التصنيف
فى العلم الاسلامى استغنى عن كتب الصلوة على النبى عليه الصلوة والسلام
لان المقصود به التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان
الكافر لا يصنف احد الا فيما ينتمى اليه من الدين واما كون المصنف
من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف
ثم اظهر عبوديته واحتياجه فى بداء امره فقال قال العبد المفتقر
اى ذى الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد فى كلام
الله تعالى حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة
حيث قال الفقر فخرى وقوله الى الله الودود اى المحبوب وهو
المناسب للافتقار الى اللفظ متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضى

حيث



حيث قال قال المفتقر المفتقر لضرورة تاخر الحكاية عن المحكى فى
الواقع وان كانت متقدمة فى الذكر كتقدم العامل على المعمول وانما
لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن التوصيف واجراء الاسم
عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه
واسمى ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش
بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر
عطف بيان فقال احمد بن على بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه
بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له
ولوالديه واحسن اليهما اى الى والديه واليه اى الى احمد مقدما نفسه
اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذى وقع التا
ليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختيار هذا على
التعريف مع انهما علمان لعلم النحو يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست
باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو اصلا وفى قوله ام العلوم اى اصلها
تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد
الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى آلات العلوم وقوالبها ولما اختلج
فى صدر السامع ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال او
اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه بالاب من
حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك يصلح الالفاظ التى هى ا
وعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم



مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا
عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق فى الدرايات جمع دراية وهى العقل
مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اى فى الدرايات اى المعقو
لات دارويها اى عاقلو الصرف وعالموها وتانيث الضمير باعتبار
الام ويطغى اى يضل فى الروايات جمع رواية وهى النقل بمعنى
المروى اى فى المرويات اى فى المنقولات عاروها اى العريان من ثيابها الصرفى كناية عن الجاهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال فى
الدرايات يقوى وفى الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية
ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك فى انه يقوى بها
بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشرى
لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها
واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن
لا شك ان محصلها العارى منها يضل فى سلوكه ولا يهتدى الى مطلوبه
فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال على
هذا المنوال جمعت اى فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقعت جزاء
لشرط محذوف كما قدرنا فلا يصح بدون قد واذ ليس فى اللفظ فلا
بد من التقدير وهذا كثير فى كلامه وعليك بالتنبيه له فى مقامه ويحتمل ان يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك
اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر

فيه



فيه اى فى الصرف كتابا موسوما اى معلما فان الاسم علامة للمسمى مراح
اى محل راحة الارواح هى جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اى ذلك الكتاب
مبتداء وقوله للصبى خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير
حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اى الفوز بالمطلوب قدم عليه
للسجع والجملة اعنى المبتداء والخبر حال من كتابا استعار النجاح للكتاب لكون
كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب
وليس فى الصبى استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقى بل مكنية
تشبيهه بالطير فى طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه
استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية
استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفى استعارة الجناح غير فائدتها
العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله وراح اى كف وحراح اى وا
سع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة
وعدم فوت شىء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبى
مثل الكف الواسع اذ اجعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شىء
منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو فى
معدته اى ذهن الصبى استعارة المعدة للذهن لكون كل منهما محلا
للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح
للعطف والجار والمجرور متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل هذا الكتاب

قدم عليه للسجع استعار الرواج وهو الثبوت للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فايدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح او رواج عطفهما وتنبيها على استقلال كل منهما في كونه مشبها به قوله تعالى آخا او كفوا يعني ان ذكر الكتاب جناح النجح ورواج اخراجه ومثل تفاح او رواج اى شبيههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه اى الصبي وخاطره قوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه قوله تعالى عما يصم اى يعيبه متعلق باعتصم واستعين الله في جميع المهمات قوله وهو اى الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله تعالى نعم المولى اى الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين بقوله شرع ليبين التسمية الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم اسعدك الله خطابا لمن هو المخاطب ترغيبا له في استماع ما يعقبه لم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليفاكه باسعاده في مطلق الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله يحتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان اى الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اى انواع من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشيء بدون شرايطه وما يتوقف

عليه



عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرايط بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها ونطلع عليها ان شاء الله تعالى في تضاعيف مباحثها وكما ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اى اخراج تسعة اشياء من كل مصدر بمصدر اما بواسطة او بدونها تلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة فكرتها اى الكتاب وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعل بابا على حدة وذكره في الاوايل اول تلك الابواب اشارة الى ذكرنا الاول الباب الاول من تلك الابواب المذكورة عليها الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات

الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على التصور عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه ما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق الا الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اى حرفان من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة عينه الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه اى في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيرها لها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن

واحتاج



واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا للعلم وحسن وزاد في الرباعي لاما ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولاما ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش واختار زيادة اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اى مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح اهل الفن اى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اى المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه بمعروفه ومجهوله بمجهوله الا ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى عند البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اى معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اى معنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي فليس بحسب الدلالة اى لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الحدث

الواحد اعنى المصدر ايضا يكون ما قبل يدل على المتعدد اعنى الفعل وفيه
نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه
متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال فى الاشتقاق يكون اصلا ايضا
لمتعلقاتها اى متعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما
من حيث تعلقها بها وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر
المصدر اصل لانه اى المصدر باسم تصدق تعريفه عليه والاسم مستغنى
عن الفعل اى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان
التركيب من الاسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين
بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر
لان الاصالة فى الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع والكلام
فيه ونقول ايضا اى كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر
فى الاشتقاق انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر
كضرب المصدر اى بهذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه
اى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما
سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه
ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا
ميميا بمعنى المصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى
مصدور كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية
لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة





ده هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من و
ضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم
طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه
على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه
قيد فى الحكم باصالة المصدر او الفعل واشباهها الذى هو المقصود الاصلى
من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع فبينهما منعه
اولا وقسمها اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على
ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة احد المتخاصمين ولم يبادر
اليها عقيب ذكره ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصليا كما اشرنا اليه الا انه قدمها
على ذكر مذهب الاخر وادلتها اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما انبه
عليها بقوله واشتقاق تسعة اشياء من عمل مصدر فى سينبه عليه ايضا بقوله
الافعال تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر
جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا فذكره الاشتقاق فى اللغة اخذ شق
الشىء فهو متعد وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل
فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا
الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار
العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه فى الترتيب
فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد

انت اى علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول
ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة فى اللفظ اى فى
تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستباق لا عبرة
بها احترز به عن نحو قعود وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق
وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة
وقدم التناسب فى اللفظ لان الاخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى
هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك
اهتم بتقديمه بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار
اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه
ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى نظر الى ان هذا الاخذ
انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر المصنف انسب للفن والحاصل من تعريف العلم
بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين
اللفظين تناسب فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الاخر واخذه
منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين
المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة
من وجه ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب تقتضى ذلك
فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى ويخرج ايضا نحو
ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك
يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب به وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير فى اللفظ ويخرج





ايضا ذهب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب
وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك
ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة كما سنذكر ان شاء
الله تعالى وانما قلنا فى المغايرة اللفظ ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة اخر الفعل بنائية وحركة اخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة
لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل
فى غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل
وتحقق استعمال الاسم ساكنا فى غير حال الوقف ايضا وبهذا اسقط ما قيل
ان عنيت بالحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة فى الاسم
ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس فى حركة
معينة بل فى مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال وهو اى الاشتقاق المعرف
ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اى بين اللفظين
تناسب اى توافق فى الحروف والترتيب اى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى
ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير
وهو علم ان يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان
مع الموافقة فى المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان فى المعنى
او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال سمى
بالحائط والثانى الاخلال بالعرض فهما متناسبان فى المعنى وثالثها اشتقا

المعرف بيان

اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج
تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت
الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر
اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان
اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل
في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف
بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة
العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم
بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه
الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع يبين المراد منه محل النزاع فقال
والمراد بالاشتقاق المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله
واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه كامل و
المتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في
هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما
يتعلق به من حيث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فعلا فقال
قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل
مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد
اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل
عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء





الاول المترتب الدائر والشيء الثاني المترتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل
مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي مصدر يعد
اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف من وعدة و
وان لم توجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما
فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون
الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما
فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية
الفعل من جهة الاعلال للمصدر لا تشك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل
للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك
يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر وهو مؤكد للفعل
اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت
ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت
تاكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد اسم بفتح الكاف
اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر
اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله
نظاير في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب
فاره حاذق في المشي لا يتعب راكبه اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب
مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب عن الكوفيين
اي الاول الذي هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة



اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ
والمعنى لا للمدارية ولهذا فهو يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى
رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل على الاصالة في الاعلال على الاصالة
في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف
الهمزة في يكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على
الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه
وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لانهم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت
ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو
مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة
تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين
تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول والمؤكدية بفتح الكاف
لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد
فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق
الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في ان يكون الشيء
مقدما على شيء في الاشتقاق واصلا له فيه وما هو فرع عنه في الاعلال وفرعا عليه
فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء





ان شاء الله تعالى وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب
ومركب فاره ليس لحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان يوضع
لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المصدر
مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون
لفظ مصدر ايضا حقيقة في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به
بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز
في المفرد بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو
الماء الجاري والسائل هو الماء او في النهر والميزاب اوضح المجاز العقلي بان
يراد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان والسيلان
مجازا للملابسة بينهما لما يحاله اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب
فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب في
المركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب
والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا للملابسة
بينهما لما يحاله اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر
المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة
فلان المشرب والمركب على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب
فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهم على وهو
عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ
مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر مجوزا بان له مستعملا

فى مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل الاستعمال فيه فيجرد احتمال ان
يكون لفظ المصدر مستعملا فى معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال ان لا
يكون مستعملا فيه بل مستعملا فى معناه الحقيقى الذى هو مجاز المصدر مع
ان الحقيقة اصل والمجاز خلاف الاصل فلا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر
المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب
والمصدر يراد به المشروب والمركوب بدلالة المشرب على المشروب والمركب
على المركوب بخلاف المصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به
المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولهذا
تكلفوا وقالوا فى الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى
المصدر اى المصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا والمصدر
الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى
العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت قعودا والعامل
قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل بمعنى ان الاصل وقت العمل
ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير متقدم
على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وايضا ينتقض بنحو
ضربت زيدا ويزيد ولم يضرب
قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة الفرع فى
ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثى كثير مختلف وعند

سبويه

سبويه اى ما ذكره سبويه منه يرتقى الى اثنين وثلثين بابا اى بناء وضبطه ان
نقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شىء
او لم يكن فان لم يكن بزيادة شىء فالفاء فيه اما مفتوح او مكسور او مضموم
نحو قتل وفسق وشغل فان كان بزيادة شىء فتلك الزيادة اما تاء او الف
او نون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او هو مكسور او مضموم فالحاصل
من ضرب الثلاثة فى الثلاثة تسعة وهى نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى وليان وحرمان وغفران ولم يذكر ذلك بقوله والثانى من المصدر
المتحرك العين من يدا فى آخره الفا ونون لم يجئ على هذا البناء ذكره ههنا للمناسبة
بلليان فى فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا وان
كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شىء او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم فان كان مفتوحا ففيه مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور
وذلك نحو حنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو
مفتوح العين ليس الا كراهة توالى الكسرتين او كراهة الانتقال من الكسرة
الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا كراهة
توالى الضمتين او كراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان
الاول فالزيادة فيه اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ الا مفتوح الفاء
بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ
منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثانى فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء



او لا فان كان مدة فهى اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها
زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور
وذلك نحو صراف او مضموم وذلك نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح
وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره
سبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كرا
هية ولم يذكره لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها
زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح
وذلك نحو قبول وهو اخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع الا ثانى ولم يجئ منه
مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك
الزيادة هى التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت
المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شىء آخر
وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو
مما فيه المدة واو ونظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى انه معه زيادة اخرى
والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان
الصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكسرة بالنسبة
الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة بالاستقراء
فاما مع زيادة شىء آخر او لا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح او مكسور نحو
مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون

فنادر

فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على تقدير
استبعاد لمجئ المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هى التاء غير
بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمية وهو
شاذ وانما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع ان الاول قياسى والثانى سماعى
نظرا الى ان السماع ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا فى نفسه
الى المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثى المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك
الاشارة الى انه مثله حيث ذكره بعده ولم يخلطه به ويجئ المصدر على وزن
اسم الفاعل والمفعول الآن مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه
على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائما وقوله ولا خارجا من فى
زور كلام اى خروجا وقوله كفى بالناء ورى من اسماء كافه اى كافية ومنه
افضل فاضلة اى افضالا وعافاه الله عافية اى معافاة وعنيب فلان
مكان ابيه اى عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى من بقاء وقوله
تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدلالة اى الدلال بمعنى الفتح والثانى
نحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا
كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره
اى الى يسره والعسر والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى
الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة و
والمخلوق اى الكراهة والصدق والخلق واعلم استعمال وزنى اسم
الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح

لغة فقد ويجي على وزن الجزء الا فالواجب ان لا يقول ويستعمل في
معنى اسم الفاعل للحرو ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر
المصدر نفسه في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج
اليمن بمعنى منسوجة فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال
كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجيء
المصدر ايضا للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه
من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه
قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
ولذلك ذكر في الامثلة الرّميا وقال هي الترامي الكثير وهو على ضربين
احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير
والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار
وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة
والرسوخ فيها والقِيسّيّ بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع
في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثي
رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر
ميميا او غير ميمي يجيء على سنن اي طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصا
در تلك الابواب اعتمادا على انسا اساميها في غير الرباعي المجرد واما فيه
فطرد الباب الا في كلم يجيء المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء
وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع





واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا
والا في قاتل يجيء قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة
من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
الياء التي جاء بها او ليكسر في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث
ان حروف الفعل بابنية فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس
الحكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والا في تحمل يجيء تحملا بكسر التاء
والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلام فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول
وزيد قبل الاخر الف والا في زلزل يجيء زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر
مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره قياسا مطردا الثقل المضاعف
بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصل لما فرغ من بيان
ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل
فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي تاخذ من المصدر
وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر
وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا حذف فيه كما ذكرنا
وانما قيدنا بقولنا تستعمل الخ احترازا عن باب فعِل يفعَل على صيغة المبني
للمفعول فيهما لانه غير المقصود ذكر الافعال بيانه ولما لم يختلف حكم
هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها
في غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المصنف وايضا لما كان المبني للمفعول
فرعا للمبني للفاعل لان الاول معلوم للثاني معنى والغرض ذكر الاصول

تركه قال خمسة وثلثون بابا ستة منها كائن للثلاثي المجرد والا فلم يبعد تقدم
الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبعي ووجه ضبطه ان لماضيه ثلثة ابنية لان
اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة و
الكسرة عليه والحرف الثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية
وما قيل والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل
فلا يخلو عن وجوه حركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من
ان يكسر عين مضارعه او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح مضارعه
او يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع
في ستة وهي يجيء نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل
يقتل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي
وفتحها في المستقبل وفتح يفتح بفتحها فيهما وكرم يكرم بضمة فيهما و
حسب يحسب بكسرة فيهما وتسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب جمع
دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف حركاتهن في عين الماضي
والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف بمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون
لفظه مخالفا للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما
وقع فيه المخالف اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اي ولكثرة استعمالهن
فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها
على الثلاثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف
في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم





لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان ومن قدم الثاني
على الاول نظر الى ان الضم علوي وانه اقوى وقصد التدريج في التنزل من العلو
الى السفل واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه الذي هو الاصل لخفته
فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي
والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني فالنظر الى ان
الضم فوق وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجيء من
مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا تحرك حرف واحد بالاثقل
بعد الثقيل ولم يجيء من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا
يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور
العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة ولما كان سبب دخول
ابواب الثلثة الاول في الدعائم امران اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان
انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة
الاخر فيها انما هو انتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اولو
لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول مع فيها نفس الامر لانتفاء احدهما فقط
او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها
وقال فتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل
ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين
في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا
الفاء في الترديد ولم يقولوا او فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد

متعدية فلا يدخل لانه قليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق لانعدام كثرة الاستعمال
ايضا واما ركن يركن واتى يأتي بفتح في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلق
بعد الف وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشر على ترتيب يعني ان ركن يركن
بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر
لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما
لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري ركن يركن من الشواذ وان
اتى يأتي من الشواذ الغائبة عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال
القياس كذا الا في هذه الصور فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى
بفتح عين الماضي والمضارع في الكل من غير حرف الحلق فلغات قبيلة طي وقد
فروا اي فائين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي
فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة
ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبايع اي الافعال الطبيعية
اي الفردية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والامن
النعوت اي الصفات اللازمة ولا جل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير الماضي
والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها
اعني الضم رعاية للتناسب بين الفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل
في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة
استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء

فعل



فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال نكدت تكاد
اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذ والقياس كدت
تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها
في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فضل يفضل ودمت
تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ينصر ودمت تدوم
من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثتها من المتداخلة
فكان المصنف لم ينظر بكدت تكاد بالضم فيهما ويفضل يفضل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها
واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد
والرباعي المجرد اصلان فرعي مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما و
والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الا
صالة والفرعية بينهما فقال واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه
اما بزيادة حرف واحد او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا
يلزم زيادة الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وعلى
ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب
وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر
فرقا بينه وبين الجمع ولخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة
في الاول نحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزايد هو الاولى لان الحكم
بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه

اي الى الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزايد من جنس
الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفا
علة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله
وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزايدتين من جنس
الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء
والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول
ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب انفعال قدمه
لان الزايدتين في الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء
بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب
الافعلال ان شاء الله وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج
استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه
لان الزوايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في
الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو وبالا
تفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد
من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والو
والواو بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد
فيه قبل الآخر ولئلا يلزم تاخر احمار اذ لم يبحث ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة
الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في
آخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعل تفعل

فانه



فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه
في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله
وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم
الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزيادة فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث
والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار
واحمر احمارر واحمرر فادغمتا اي الرائان المتجانستان اعني الرائيتين بعد
سلب حركة اوليهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما
احمارر واحمرر فك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام
المصنف ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار
واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعو لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون
اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر واذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص
بها احمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمار وايضا
يدل عليه وجود النظاير وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا
الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة بينه وبين نظايره بخلاف
ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما
احمارر واحمرر بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما
لم يدغم لمانع نحو ارعوى ويحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل
على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية

بنيانا للموافق ای لا يقع الادغام فی ارعوی لانه اصله ارعو وقدم الاعلال
على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الا
علال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كما وجد
سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس
كما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شئ
من باب رضي اى لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال رضوا وقوى او طوا
وغبوا مثل على الاصل وجواز الفك في باب حيي لان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة
الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه
الى حرفين البتة واحد وواحد من تلك الابواب لحمة والثلثين للرباعي المجرد
ولم يضعوا اليه الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة
فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في
كلامهم اربع حركات متوالى يات سكنوا الياء او في اسكان غيره مانع لا يخفى
نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمتشعبة الرباعي المجرد ولم
يضعوا اليها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين
دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما
غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو
اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا
باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في





في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق دحرج اى مزيدة على الثلاثي المجرد الملحقة
بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة
قدمه لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو
بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه بقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بز
يادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايدة ونحو
جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة قدمه
لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمها
على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة
النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى
قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم قلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير
وهذا باب الفعلات وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي الملحق
بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب
التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه
تقديمات هذه الثلاثة كوجه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج
ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه
مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما يقدم عليه
ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
التمفعل واثنان منهما مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق باحرنجم نحو

... التاء ميم

اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو اسلنقى اسلنقاء
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم قلب الفا ولا يبطل
به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات
تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق
تدحرج لما ذكر ان فعلا ملحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم
الالحاق والمصداق اسم آلة اى آلة صدق الحكم بالحاق فعل بفعل اى طريق معرفة
صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اى مصدري ذينك الفعلين فكانه
آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق
بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا لان الاعتبار
في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم
مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا وعربادا
بل قالوا القحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد
بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف واكثر اى جعله موادا تاله عدد
الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال
في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل
بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد
ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين
واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف الزايد فلا بد

تامنتوح





من مماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس
بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت
موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقع في الاصل بعد
الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان
الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل
زيادة واو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب و
جلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس
ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف لما لم يتعرض
لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره بفتحتين وايضا لما لم يتعلق الغرض من
متعلم هذا الفن المعاني الامثلة لم نذكرها فصل هو اى خبر مبتداء
محذوف اى هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل وضعا
على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجئ على اربعة عشر وجها لما يجئ وان كان
القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل
لشهرة امرهما لكونهما اصلا للمشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما
اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي
مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب يقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بداء في اطراد
الامثلة بها الغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بداء بالمتكلم نظرا الى انه

الاولما كان البحث عن احوال او آخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيئاً
عليه بناء الجمع الماضي ايضا لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتعرض ببيان سبب
العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه بيان لم يتعرض لبنائه ولم يتعرض ايضا لاعراب
المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد وتاسيس البناء الماضي والافليس -- الاستطراد بيان
بشيء مما من وضيفة فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اى
الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار
هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد
الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل
حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا
للتضاد بينهما المشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي
ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب
قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني
على الفتح لانه اى الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان
الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون يعني ان بين الفتح والسكون
مناسبة لان الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون
مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين
الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون حيل الى ما يناسبه من الحركات
عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعى لان
احكامها بعد هذا وقوله لم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل

اعرب



اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه فلم لم يعرب الماضي ولو كان سببا يجب بناء الفعل
انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله
لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اى من الماضي العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان
عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم
الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا
في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا له في اللفظ لما كان موافقا
له في المعنى فسقطت قوة المشابهة ووضعت في كلا الجانبين حالة فلم يعمل ولما
لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب
الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه فاعطى
اسم الفاعل الاعراب له اى المستقبل واللام في له زائدة عوضا اى لاجل العوض
عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بني الماضي واعرب المستقبل
مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان
المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي
استطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في
التنزل في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه
لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه
صفة للنكرة وخبرا للمبتدأ ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله تعالى
وقوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اى الماضي له اى لاسم الفاعل

مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم
الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشا
بهته لا من حيث انه مضاف اليه القلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر و
وبني الامر اى الامر بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق على السكون لعدم بقاء
مشابهته له بوجه ما لحذف المضارعة زيدت الالف في آخر الماضي للتثنية
مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت
النون في آخره لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل اى الحروف المذكورة
عليهما وهموا وهن اى يدل الالف عليهما والواو على هموا والنون على هن
واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف
بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من اول المخارج اعني الحلق
والواو من آخرها اعني الشفتين كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر
للآخر لان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف
فتعين الواو للجمع اذ لم يمكن زيادة الياء لصونا للفعل عن الجر الذي هو
الياء ولما لم يبق عن حروف المد شيء يمكن زيادته زاد وا لجمع المؤنث النون
التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد في الخفاء ولذلك اى ولان في حروف
المد خفاء يمكن في مدها اذا القيت بعدها همزة مخافة ان لا تظهر
في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو لضعيف
العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل
في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هم وفي هندات ضربن هو هن

فبنى



فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته
هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هموا وزيدت النون في ضربن ليدل
على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سيأتي واختص الميم في ضربتما لان
تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في ضربوا وان كان
مقتضى القياس المذكور لان يفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو و
الجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اى لم يضم ما قبل واوه لان الميم ليست
قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم
تقديرا او ضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة
كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية اعني
الواو وهو صعب لانه صعود اى يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير
عدم ضم الضاد لان اصل رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها و
حذفها لالتقاء الساكنين ذلك الخروج فضمة الضاد لئلا يلزم ذلك لانها ما
قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة
بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا في ما
لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس للفرق بين
واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد
واو الجمع ثم يعلم انه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومدة والواو
للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا
يلتبس نحو ضربوا او واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من لم يحذف الالف

وليلتزم الالتباس لتوضيحه ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل يدعو ولم يدعو وجاء في الغير من لا يسقط للجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طرداً للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدعو حيث اثبت الواو مع لم تهجو وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذراً حال من ضمير جئت لم تهجو اى كانك لم تهجو حيث اعتذرت منه ولم تدع اى لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقاً بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لتعادل بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الكاملة المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا اى كالتاء ثان في التخليق مصدر من المبنى للمفعول اى المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولاً ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة المذكر لحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير لمايجىء في آخر بحث المضمرات واسكنت الباء اى اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اى اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجىء ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في حركة اذ لو قيل





ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طرداً على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعيف واختار الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميراً متصلاً لشدة اتصاله به لفظاً ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طرداً للباب ومن ثمة اى ومن اجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اى على ضمير مثل ضربن اى على ضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير التاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشتمل لان التاكيد فصل ايضا اشعاراً بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف

ذلك الضمير

حتى لا يجتمع

واحدة

أي بضمير



طلبا للاختصار نحو قوله حفظ القاضي امراة والحافظوا عورة العشيرة بالنصب بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربنا اى لم يلزم فيه بعد اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور لان التاء فيه في حكم الساكن لان الحركة في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت للالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اى ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في اكثر اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما الياء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله رديئة فقلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة والاستهجان ذلك الاجتماع وانما هو فيما الذي هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلزم

اى في لغة ردية

ان





من عدم اسكان احدهما وفتحهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتفٍ في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصير نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف فقصر للتخفيف والتوسعة والمقطور القصيرة من الابرة وخلافه خلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احديهما التاء فلا اخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد واختصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقلة التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم يحذف احدى العلامتين الالف التانيث بل جوزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احديهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست بمعنى زايد على كونها اجزاء من الكلمة ففهم ولا مثل تاء صلة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه الف التانيث بل وضعت هكذا

لان اصلهما بيان

اى الاجتماع المستهجن

حبليات بيان

بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاءت الياء للتانيث في هذي وكانت خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء ويستوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما ضربتما وضربت ضربتما ولانى بهذا قوله في صدر الفصل يجي على ال بعة وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومع غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا او يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها في حصولها الا ضم احد المثلين الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيهما اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلة يستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرة يستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما استعمل في الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذكره وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالها بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا

بين



بين تثنيتي المخاطب لكون وضع الضماير للايجاز فان تمامثلا اخصر من زيد الخ فالتسوية بين التثنيتين وان لا يحصل لكل منهما صيغة على حدة ثبتا [illegible] الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجي ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات تعد قريحة لرحتا وامالمثنيا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لهما بحث استوفى احكامهما هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الا ستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعاني متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معينين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب حرف قوله ووضع الضماير للايجاز الى التسوية بين التثنية كما هو مقتضى سوق كلام وان لا يجعل شاملا لتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتامل والا فلو اوجب ان تقدم او يؤخر وزيدت الميم في ضربتما اى في تثنية المخاطب والمخاطبة معا لان قياسهما على ساير التثاني يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس اى الف ضربتا بالالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل

الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اى ملازم تبسم داير ضحك وحياك الاله فكيف انتا اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اى على اى حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تغيير زوجها باخيه وكان زوجها قيل هذا او خصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا التشاح فقوله انتما مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام فزادت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اى اللفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هو الميم في هما لمجيء في تحته التزموا الميم في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء

ضمير الفاعل



ضمير الفاعل وقيل الفاعل هو لانه الحروف واما التاء فعلامات للخطاب واشار اليه فيما يجي بقوله وضمير الجمع فيه محذوف وحيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو المجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اى لم يضم فيه مع ان الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم نادوا انا للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التانيث وضموها بالمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها بالمخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اى جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اى جمع المذكر المخاطب فيه اى في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع

متصلا بالتخفيف لم يأتوا به في المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بها في
هذان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع الآخر مضموما ما قبلها فحذفت
اى الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات
الواو ايد على ... لم يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة وواو ما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف
فيه دون الجمع الا في آخر اسم هو من غير متمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف
اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو وكان على خلاف ما عليه
كلامهم ولما حذفت الواو ولم يبق الاحتياج الى الالف الذى تكتب بعد الواو
تحذف ايضا ومن ثمه اى ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم
يقال في ادلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت
اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ
لا وجه له فبقي اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اى لم يحذف
الواو منه لان بابه مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل شيئا من
الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اى لم يحذف واوه وان كان قبل
واوه ميم لان الواو قد خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير فلم يوجد
شرط حذفه الذى هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب
اتصال التاء به في عظاية بفتح العين الغير المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما
يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزايد لانها
من العظى وهو الشدة وشدد نون ضربتن اى جمع المؤنث المخاطبة دون ضربن

اى جمع



اى جمع المؤنث الغايبة لان اصله اى ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم
فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة
والنون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه
اى ومن اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون في مثل عمبر اى في كل نون
وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتا
بتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تر
كوها والحال ان الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت
النون اى تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت يعرفها بالوجدان وان
اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت
في الباء بعد قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها
ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اى ضربتن
بالتشديد ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التى في التثنية لزيادة الميم
لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد جميع
نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات
ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن
للوقف والجزم في ليضربن ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اى
لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والآخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء دفعا
لاجتماعهما لانها علامة للمخاطب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعت الشيء واحد
فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للمخاطب علامة

الاخرى حتى تحذف التاء فاطلب والى زيادة حرف ولم يكن الزيادة من حروف العلة
اما الالف والياء فلتضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر
مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزايدة من النون العلامة في
المؤنثة وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من المتعدين ثم ادغم احد النونين
في الآخر للجنسية او وقع ادغام بان ادرج اولهما في الثانية وقيل انما زيد حرف
في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب
الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء
لان تحته اى ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا
الا انه لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة الف تحركت
التبس بتثنية الغايب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغايبة ولا يمكن ايضا
ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم التباس بالجمع واما
الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف
الزيادة لوجوده اى التاء في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما
وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فبحكم وضعي ولعل حكمتها انه
لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف الشديد لينبهه عن سنة الغفلة
والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديد هي اجدك قطبت ولا يمكن
زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير الياء مما بقي ليس من حروف الزيادة
فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤ
نثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة

لان تحته



لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون في ضربنا النون في ما اضمر تحته ثم زيد الالف
حتى لا يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون
لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف
لوجوده في انا **وتدخل المضمرات** المرفوعة والمنصوبة اى تتصل وانما عبر عن
الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل والمتبادر من الاتصال اللغوى
في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال
والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور
وهى اى جميع المضمرات ترتقى الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اى المضمرات
في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما
انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور
فكذلك كناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اى
من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اى اتصال كل واحد
منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين
اى المتصل والمنفصل في الثلثة اى المرفوع والمنصوب والمجرور اى اجعل كل
واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اى اجعل
كل واحد من المضروب فيه هو معنى الضرب فيه فليكن على ذكر منك حتى هو
يصير كل المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة المجرور
المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديمه على الجار يعنى لما احتيج الى
التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا وهو

مثلا المضروب فيه

السيالمجرور دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد
فعل وعمرو اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر
ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز
الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل وضعوا له لزم جواز تقديم
على المجرور على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخر
ضرورى البطلان فبقى لك من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل منها خمسة
اى خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب
متصل ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع
المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اى صورة الثمانية عشر معنى في العقل
بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع الغايبة في مفرد
كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في حق المخاطب
والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اى المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لها فمجموع
الستات الثلث ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغا
يبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في التثنية الغايبة
لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل التاء في اختلاف
الضمير بخلاف ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة
الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء
فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط
لان اقتران الامور الخارجية للتميز من الحركات والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما

هو



هو بعده وضع الضمير على التاء وان هو لا دخل له في اختلاف الضمير للقلة
استعمالها اى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفى بخمسة في
المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين
بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم
والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص
المتكلم يرى كثيرا اى يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة
او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد
في القلة اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفايدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع
فلعدم وجود شرطها وهو اتفاق الاسمين والمعنى في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل
انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذلك في انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت
يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت
او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو
وليس كل افراده فلما لم يمكنهم اجراء تثنية وجمع على ما اجرى عليه ساير التثاني
والجموع اذ تحلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس
بسبب القراين فبقى لك بعد الاكتفاءات الثلث واسقاط الستة من ثمانية عشر
وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا اصل قسم واحد وهو المرفوع
المتصل من تلك القسمة الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا
فيصير اى فلا شك في انه يصير كل واحد منها اى من الاقسام الاربعة الباقية
من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور

المتصل صح

صلة
مثل ذلك القسم الواحد اعنى المرفوع المتصل فيحصل بضربه الخمسة الباقية من الستة الحا
من ضرب الاثنين في الثلثة في اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية
من ستين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فجملتها اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل
نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقدمت ايضا علته بسكون اخر مثل ضربنا
وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور
لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصل المرفوع
والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها
اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هى ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما
انتن ضربتن انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمها لكونه ضميرا مرفوعا وامالدلالته على المجموع الذى حقه الواو والاصل في المراد
امثلة لفظ هو ان يقال هو هوا هو واعلم ما هو مذهب البصريين لان الواو
في هو والياء في هى من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع تقوية
للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية نحو هما والجمع هم والاول
هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة
وانما حركة الواو والياء ليصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا
اذ لولا الحركة سكنتا كانتا للاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم
استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هى ولكن جعل الواو ميما في
الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق

القلب



القلب اعنى قوله واجتماع الواوين فان الواو والميم مخرج وفي العلة فيكون اجتماعهما
ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلق ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب
ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فالا يليق تاخيره فصار الجمع بعد الجعل
المذكور همو ثم حذفت الواو كما اى كحذفها الذى مر في ضربتموا في انه انما وقع لعدم
وجود اسم اخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اى على الجمع في الجعل المذكور
وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها
في التثنية حتى لا يقع الفتح على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة
الى اخيها الا انها في نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما
مع انه من حروف الزيادة وهو قوى فالاولى ان يقع الفتح على الميم القوى المتحد
المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن
بتخفيف النون كما اى كادخال الذى مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الف
بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتمن عليه اى على انتما
في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتن ولا تحذف
واو هو وان كان في اخر الاسم وقبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اى من المقدار
الذى يصلح ان يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف
عليه وحرف للتوسط بينهما وتحذف الواو من هو جواز اذا تعانق بشئ اخر
اى اتصل باوله شئ اخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب
كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه و
انما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهى الحيوان

فان اللام فيهما ليست بعلاقة تعرهما على ما خر بالتعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة ثم وقوع الواو في الطرف وقبلها ضمة ولذلك لا تحذف ياء يهي وان تعانق بشيء آخر بل يقلب الفا كيخشى وح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان لم يمنع منه مانع نحو كه وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغايب في الضمير المنصوب اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو مقتضيه وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اتصل بشيء فلا يخلو امن ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب السكان لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم واو ولا يرد واو فرعو اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضم الهاء وكسرها نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله وتحذف اذا تعانق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك او المراد به الحذف من التلفظ في الكل والواو الثابتة في المتحرك تكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو





اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او تقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو عنده غلامه فيما كان ما قبله مكسورا او فيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباههما واما ضم الهاء في نحو ما انسانيه وعليه الله على قراءة على ضم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او تقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصير ها مع ان الاصل ما هو مذهب البصريين ان يقال هي بيانيتي ويجعل كسر ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان الضمير المذكر اولى بالياء او الكسرة قلب واوا ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرة الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهي وجعل في غير الياء ايضا طردا للباب نحو لها كما يجعل الياء النظر فيه حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه منتظر فتحكما ويجعل الياء ميما في التثنية اي تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما مع لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتح على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا المذكر وشددة نون هن لان اصله همن كما مر من ان الاصل في ضربتن ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع

٢٩

للمنصوب المتصل نحو ضربه لقوله ضربه ضربها ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بقي آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان كما ذكرنا في ضربك ولا يجوز فيه اي في ضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة بل لو اريد من ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لقلة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو بترتيب الثاني عليه فلم يؤدي الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي لاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي لك فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب بقوله اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكن ضرب اياي ضرب منتهيا الى ايانا ضرب ومنها اثنا عشر نوعا المجرور المتصل نحو





ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك للحمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربوي اي في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرج الواو والياء وان تباعد لكنهما يجريان مجرى المتماثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو امن ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى فان كان الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسرة لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسرة لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الا نقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلب في ياء المتكلم للجنس ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كما يجعل والادغام اللذين وقعا في مسلمي ان اصله مسلموي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكر والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها وقوله في الغايب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا

في الغايب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن
الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب وليستتر جوازا ايضا في
الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب
وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا في المخاطب
المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي
مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم
يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للمخاطب وفاعله مستتر
عند ابي الحسن الاخفش اجراء المفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز
ضميرها واستكبارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع
ان القياس يقتضي بكونه اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب
اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كاللام في بالله فانها مجردة
للتعويض وعند العامة اي الجمهور هو اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل
ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث
والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل في تضربين عندهم مع
ان القياس يقتضي ان تعين التاء له الا ان علامة الخطاب في اوله اعني التاء
منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه فهذي للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة
للتانيث او كانت الياء بدلا من الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء
من حروف انيت بكسر التاء مع ان القياس الازدياد من حروفها لان الضمير جعله للالتباس

بالتثنية



بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها و
تكرار التانيث في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه
اي تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة
التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين جمعه بحركة ما قبل النون في تضربن
على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى يلتبس نونه الذي هو الاعراب بالنون
الثقيلة او هو بالمؤكدة بالنون في الصورة وان لم يلتبس حقيقة او احد النونين
بالمخاطبة اي الثقيلة
مخفف والاخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالمثقلة
ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربن حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصصه
بالذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغايبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر
المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة
الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل
اي المؤنث
وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحو نضرب في المتكلم
مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحو نحن
او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت او هي
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتن او هن ضاربات والستر اي
وقوع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة
جزء الفعل لانه فاعل فجوز وان في باب الضماير المتصل التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل لان الفاعل خاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا [strike]بلفظ[/strike]
بلفظ الفعل كما تحذف من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما

وانما قال في الصورة اذ الالتباس بينهما بعدم النون في المخاطبة المؤكدة
لان النون الثقيلة التي لم يؤكد بالنون المخاطبة وهو
بالنون الثقيلة مخففة

الشرح

الذي حذف في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون
نحو ضرب فعلا واسما لانه كماه لم يدل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات
الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان
بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به المقدر اكتفاء
عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب
هو هو ان ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة
هو اكثر من الف الضمير في ضاربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا
يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جايز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك
تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه
بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغايب المفرد و
الغايبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا ولم يستتر في
المفردين ايضا يلزم الالتباس فيهم فهذا من بيان لذلك ان الاستتار في الغايب
والغايبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك فاعطاء الخفيف
للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب
اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة اي مقرونة بالفاعل دالة على وجوده
فان احد المقارنين يلزم الدلالة على وجود الاخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي
من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه
قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نايب عنه ودال على وجود
الفاعل ودلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نايب

عن البارز



عن البارز ودال على الفاعل ودلالة ضعيفة لانها يشارك الظاهر بوجه فاعطاء
الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبتدا الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى
الكلام اولى من اعطايه الغايب الضعيف الذي لا مدخل له في تحصيل الكلام فقوله
في الغايب حامل لمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى
الافراد وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني ويدل من دون التثنية والجمع
نحو قيل انما استتر في الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه
لما كان مفسرا لفظا مقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير
الغايب اخص من ضميرهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ الاخف من المحذوف
واستتر في مخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلم مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما
وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيان العلة وهي قوله للفرق
بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل ولا
والابراز اقوى فاخذه وما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه
هنا كما لم يتعرض له هنا وما ذكر وقوع الاستتار في بعضها ما هو عريق في اختصار
الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار منه ضعف علم بالطريق الاولى
انه يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانا غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بل اقتضاؤها انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار
فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع لخفة دون غيرها لوجود الدليل
فيها دون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور
الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من الفاعل ظاهر فان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن

فحينئذ مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله
مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر فيما
وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال والتاء في مثل هند ضربت
فانها يدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان
فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمعين والتاء في مثل هند
او انت تضرب غائبة او مخاطب فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او
مفرد مذكر مخاطب بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة
في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب
فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست
باسماء فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر ههنا وان لم يذهب احد الى
انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربتُ بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا
والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم ان هذه الحروف ايضا
اسماء دفع ذلك التوهم والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون
ضاربون يعني ان لفظها يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة اي الصفة ضاربتان ضاربات ولا يجوز ان
يكون تاء ضربتْ بسكون التاء ضميرا كتاء ضربتَ بحركات التاء لوجوب عدم حذفها
بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعله لزم حذفها عند وجود
الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل و
لا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة النصب نحو





رايت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين و
الضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان
وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم تضربا ولم تضربوا
في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر اللمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل
افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع الغير لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل
الفعل في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفا علم
المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطب لانهما ماخوذان نه في حكم مح
منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر
بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف
والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع قبح ظهور
فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت
وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيدون ولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو لكن
انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد
ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه فصل في المستقبل
المشهور فتح الباء بناء على انه يستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبله نه في بيان
الآن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء وهو ايضا
اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب تقول يضرب يضربان يضربون
تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب
ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال

على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع بالاسم
لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون
في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وفي ترتيبهما فيه وجمع السكنات
للمشاكلة ومشابه به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول
مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء
عليه نحو ان زيدا القائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم و
الخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين
اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس مختص بواحد
بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل
ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا
الى ذكر الرجل الحاكي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب
يصلح للحال والاستقبال فاذا ادخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب
او سيضرب يختص بالاستقبال فاذا ادخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال
وانما قال السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان آخر كالطلب والتحول
والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما
ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب لكن بان يدخل اداة التشبيه بالمشبه
كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين





في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه ما غرضك
في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير
في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط
التلالؤ ونحوه لكن اذا لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه
ازيد ولما جاز عكسه واما تقديم المشبه به ههنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان التفضيل
اتصاف الطرفين بوجه التشبيه فانه بعيد عن ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقدم
المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض
من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف
بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها فتقديم المشبه به
ليس في حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به
مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك
فكما ان لفظ العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين
الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح وزيدت على
الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان
الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصح ان يصير مستقبلا
هذا في الثلاثي واما غير الثلاثي فيحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول
من الماضي دون الآخر منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته
في الآخر يلتبس بالماضي اي تثنية في زيادة الالف وغائبة في زيادة التاء ومخاطبة
مخاطبة اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضم اللام الا في الصورة

وجمع مؤنثه ضربت في زيادة النون وزيادة الياء في الآخر والى لم يلتبس حملا للقليل على الاكثر
ثم اشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان
نقص عنه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات
اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد
للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه
الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب عليه ووقع ايضا في عبارات غيره من الثقات وجب
توجيهه بان يقال المزيد عليه معناه ما يزاد عليه بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان
الحاضر بعد الزمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو زمان
الماضي واعطي اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان
الحاضر ثم لما وجب المخالفة صيغة الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم
وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا حروفا تدل على المضارعة
وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد
واللين لجريانها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك
الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة
بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي تكلم مذكرا كان
او مؤنثا ثم ذكر ما يتأتى الابتداء بها لان الالف مخرجه خارج من اقصى الحلق وهو
اي اقصى الحلق مبداء المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبتدأ الكلام فيناسبه وقيل انما
عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حرف انا الذي هو ضمير

المتكلم



المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي لجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا
كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل الواو
نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواو الثلث وان كانت في كلمتين
وهو مستكره لانه نباح الكلب واما نحو اوو واونصر وافليس فيه ذلك الاجتماع المستكره
لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو
الثانية فيه ساكنة فيندفع التقل بالادغام في الاصل في نحو ووجل كرفع اللوم اي
فيما وقع فيه الفاء واو فقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف
احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف ومن ثمه
اي واجل التكرار ابهم اجتماع الواوات قبل الا فامن كل كلمة لا يصح لزيادة الواو
اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفه بواو اخرى تجتمع الواوات
لا محالة وطرد في غيره وعطف على قوله وحكم وحكم ان واو ورنتل اصل وهو الداهية
وزنه فصيدل ~~تجفل~~ ثم اتبعوا الغائبة والغايبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغايب
والغايبتين بزيادة الياء كما هو اللايق وانما كان بزيادة التاء بالمخاطب الا ان
هذا اسهل اذ القياس بالآخر اسكل وانما اتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما
في الماضي كما في يجيء ان شاء الله تعالى ولم جمع الغايبة بالتاء وبل بالياء كما هو هكذا
مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما
بالواو في احدهما والنون في الآخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب
اي لجنس الشخص المذكر الغايب اي لغير من المتكلم والمخاطب شمل الحاضر الذي

ثم يلتبس صح

الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فناسبه وعينت النون
للمتكلم اذا كان معه غيره مطلق لتعينها اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في نحو ضربنا
فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم الماضي مع غيره لانه
اي الشان لم يبق من حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء وهو اي النون قريب
من حروف العلة في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت
النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعين الالف للمتكلم وحده
ولذلك لم يذكر هو فتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة في جميع الباب للخفة الا في ابواب
الرباعي اي الرباعي مطلقا كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعل وفعل بتشديد
العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره في الياء
في عليه وفي فتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة
رباعية والرباعي فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة
فطلب الضم للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له يدل على ما قدرناه من قولنا فانها
مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالها لهن
اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فخص الضم بالاقل استعمالا و
الفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد
الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح
فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما

كان

اشافاختص صح



كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو خصوص يخالف العكس
فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة فيما وراء هذه هنا قل استعماله
لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها
الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في
الاصل فزيدت الهاء فيه على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزايد والاعتبار انما
هو بالاصل فلم يوجد ضم حروف المضارعة في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض
اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة
كما في السداسي وبعض الخماسي حتى تدل كسرة المضارعة على كسرة عين الماضي او همزة
نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل ويستنصر
وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض
اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل لا يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى في
يكسر اهلها هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجد
فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجد واما في ييجد فعلى لغتهم اذا تقوت
باخرى لا على ان كسر الياء مطلق فيما يكسر عنه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء
في يوجد قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى
الياء بالياء كسروا الياء لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع
دون ساير حروفه للدلالة على كسر العين او الهمزة في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة
تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي الحروف المضارعة

تا حروف صح

زايدة والتصرف في الزايد اولى وقيل عينت تلك الحروف لكثرة الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت في جميع الموارد العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنب اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وتفعلل وذلك حال كون فعل المخاطب او المخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا والغايبة المفردة والمثنات دون المجموعة احديها حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مختل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق اي اسهل المدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغة واما المطاوعة وساير المعاني الابواب فلم يبنى بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتجنب وصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل لانه من هذه الابواب الثلاثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف التاء لان الفارق هو التاء



ثقيل م



المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلاثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حينئذ واذا كان الثقيل لو فضم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانه لو فضم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يقرب الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القرابتين في القامة ومن ثم اي ومن اجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اولى عينت الباء في ضربن للاسكان لئلا يجتمع الاربع الحركات المتواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الباء قريب من النون الذي لزم منه اي من الزيادة توالي الحركات الاربع وسوى اي في صدر الكتاب بين المخاطب والغايبة المفردين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمناسبة وكره اي صيغتين في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لا لاستوائهما اي المخاطب والغايبة في الماضي في وجود التاء لا في حركتها وسكونها لان انت نصرت بفتح التاء وهي نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته انه يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم اشارة الى ان

فبضم الابتداء م

ثقيل م

بابه غير فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدم بعضهم عليه باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب ولذا لم تقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعني التاء في الغايبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت شاذ يا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت وحركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون قيل المص الى هذا وان يكون هذا بسبب تاخره ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء في الغايبة ايضا والاستواء حتى لا يلتبس المعلوم بالمجهول منها في مثل تمدح اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين المضارعة فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتحة اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيهما او بين ما به الاشتراك اعني التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيارها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في آخر المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء وتجوز في اطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على





الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما مر ولان آخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولزم زيادة حروف المد لكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون بجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن فهي علامة التانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما مر اي كالنون التي في الماضي فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة الجمعية ايضا ومن ثمة اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا تانيث ونون تضربن تخصصت ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة المخاطب كما هو عند الاخفش وعلامة المخاطب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي المخاطب عندهم فلا يرد نقصان على ما ذكرنا من اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفنا اليه اعني التانيث ولما فرغ عن البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا ادخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط اعني ان من حيث اختصاص بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة والله اعلم

فصل في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او المخاطب حصر المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما صرح ابن الحاجب

حتى لا يجتمع بيان

في تضربين بيان

في تعريف امر المخاطب لكن حيث قال الامر لحاضر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
نحو زيد ليضرب الى آخره زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات
ليضربن واضرب انت الى آخره وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا الى آخره عنده وبواسطة
مشتق من المصدر فلا ينافي قوله والاشتقاق سبعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق
المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع
دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتسابهما
الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما يحصل بعد ولا
مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء
كالماضي فانه لا يكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب سيبويه الى ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان عن الفعل زيدت اللام في امر الغايب لطلب الفعل ونحوها لانها من وسط المخارج
كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فكلمة اللام ولحال ان اللام ايضا اي كما انها
من وسط المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اي من حروف هي الزوايد فيكون صالحة
للزيادة وهي اي حروف الزوايد الحروف التي يشتملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو
فقال اليوم تنساه او سالتمونيها او اتاه سلمون او اتاه سليمان او استنت واما
وتسهيل او قول الشاعر اي ابا عثمان المازني هويت من باب علم اي احببت احببت
واما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان
جمع سمينة بمعنى النساء السمان فشيبنني اي جعلتني تلك النساء اشيب بمقاساة
الشدايد وتحمل الاحزان والمصايب في كل موصلتهن او استمجهن اياهن الى ان شبت
ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت

ويؤيده وقد كنت السمان



السمان وعين حروف الزيادة من حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمان اي بمعرفة
الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو
بالكتابة بدون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمن يشتملها والالام والسين والميم والالف
والنون وحكى ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة
فانشد البيت فقال له اجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان
وليس معنى زيادتها انها يكون زايدة في كل مكان بل معناه انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد
منها لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف هو منها مع انها اصول كلها وانما يفرق
كونها زايدة من كونها اصلا بان توزن الاصلي بالفاء والعين واللام ويجيء الزايد بلفظ
لا يقابل به فاء ولا عينا ولا لاما يقولون ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه
فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه
فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يزد في امر الغايب من حروف العلة مع انها اولى الحروف
بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احديهما اللام والثانية الياء للمضارعة وكسرت اللام
اي لام الامر مع ان حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحدة تبنى على الفتحة التي هي
اخت السكون لانها شبيهة بلام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم صح
وفي الاسم جر وليس في الفعل ما عرفا في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر
في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورة الجار وعومل به مقابلة الجار في
الكسر واسكنت اللام الامر بالواو والفاء سكون اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصا
لهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء صح

متصلا بكلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم فحمول عليهما
لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حرفا اكثر من حرف
واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ
بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز
سكون العين مع كسر الفاء ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق قوية فتتبع
ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو
شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو سكون الهاء وفي الفاء فهو
بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون وحذفت
الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال اذ اصل اضرب لتضرب
باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل المخاطب ان
يكون باللام كالامر للغايب لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك
فيه وزيدت لاجل هذا كما اشرنا اليه فكان القياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام
لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب
المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما سياتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله
وعين للحذف اي وعين حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب
لكثرة استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت لا قوله للفرق ومن ثم
اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال
لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب يعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة
استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها باجتلابه لكونها اقوى والابتداء

بالاقوى



بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا لتوقف الابتداء لا يمكن الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو حرج من
تحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزة الوصل لانها زيدت ساكنة
عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن
لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهي المضارع وما
لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب
واكثر اشتباها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم
عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع
الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء والافعال من القدر المعلق ونا هيك نوعا الاوامر
من الافعال المشددة الاواخر وما يجيء منها من انواع الجوازم وعند ذلك الاكثر حكم
الكسر فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان
لا مدخل للجر في الافعال فادت الكسرة للخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظ وكون الكسرة
طاردة لحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما تفيد الخلاص فقط والمفيد
بفايدتين اولى بان يكون اصلا فالكسر اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح
همزة وصل لانها اجتلبت للوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم اللسان
ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع ان الهمزة وصل بل
ضمت لان الهمزة او الشان والكسرة قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ
لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير الكسرة اي لو كسرها
يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرة الهمزة فانها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار صح

للكان الساكن فى المنع عن ذلك الطوبح لان الحرف الساكن لا يكون حاجزاً ما نعاً حصيناً
قوياً عندهم اى عند اهل هذا الفن ومن ثمة اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزاً
حصيناً يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون
لما كان ساكناً جعل كانه معدوم وان كان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فيقلب
الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة فى مثل اكتب بل يضم للاتباع اى لاتباعها للتابع الضم لان
للخفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح
الف ايمن اى همزة ويجوز اطلاق الف على الهمزة اما حقيقة باشتراكهما على ما قيل واما
مجازاً لكونه على صورته فى بعض المواضع كما يجئ ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدتين
ذاتاً والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا
تحركت صارت ريحاً والريح اذا سكنت صارت هواء هكذا الالف اذا تحركت صارت
همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفاً مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى درج
والاصل فى الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والجمع والف للقطع لان الف افعل
والف مفتوحة ثم جعل للوصل اى عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت فى الدرج
لكثرة اى بكثرة ايمن استعمالاً وكثرة الاستعمال يقتضى التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل
بالوصل اذ بالوصل سقط الهمزة فى اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف
مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج لكثرته استعمالاً ايضاً اى كايمن واعلم ان حرف
التعريف عند سيبويه هى اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال
اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل
لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت





اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقوله المضاف الف
التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط
الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل
الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقطت فى الدرج لكثرة هذا الالف استعمالاً كما ان
الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط فى الدرج لكثرة استعمالاً ويحتمل
ان يكون اشارة الى مذهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة
كاضافة كوكب الخرقاء ومعنى كلامه وفتح الالف الملابس التعريف على تقدير كونه للوصل
ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر اى لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضاً على تقدير كونه
وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى
يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فى الدرج كما ان الف ايمن
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فى الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من يكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه
ليس من الف الامر اى من جنس الالف الذى زيد للامر حتى يكسر بل الف القطع محذوف
من تاء كرم طرداً للباب يعنى ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكناً بل فتحة فى التقدير
لان اصله تاكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاء وابا الامر على الاصل تفادياً بذلك
عن الالتباس بين الامر من الثلاثى المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة
التبس بالامر من الثلاثى المجرد او لان علة حذف الهمزة وهى اجتماع الهمزتين او
الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت لحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سببه الحمل فيه و
جعل حرف المضارعة ردّ وما على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار

وانما حذفت الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين فى اأكرم فاذا منكره ولا يحذف
الف الوصل فى الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيف
بامر علم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهى الحركات والسكنات
والنقاط والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو جايز والتوحى ..
الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام تترك تركاً او حيناً كثيراً فيحصل الالتباس ومن
ثمة اى ومن اجل ان الاعجام تترك كثيراً فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه فى الثانى حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تختلف حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم ينعكس بان كتبوه
فى الاول لان الثانى خفيف وذلك ظاهر وان يكون اولى بالخفيف او ..وحذفت الالف
فى الخط فى بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهى
مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف فى اقرأ باسم ربك مع انها من لفظ الاسم كما فى
بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت فى لفظ الاسم وينجزم آخره اى
آخر الامر فى الغايب باللام اجماعاً اى اجمع النحاة من البصريين والكوفيين على الجزم
اجماعاً او حكموا بالجزم مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعنى ان لانها
اصل الباب فى النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضى اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان
ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما
شابهت بها فيه عملت اللام عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اى مثل امر الغايب امر
المخاطب فى كونه معرباً مجزوماً عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو الغايب
لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سمع عندهم اى عند التصرفيين من البصريين





والكوفيين ومن ثمة اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبى عم فبذلك
فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبى عم لما كان مبعوثاً
الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للمخاطب فحذف اللام من تضرب
امر المخاطب لكثرة الاستعمال اى كثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى
جنس امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهى التاء للفرق بينه اى بين امر
المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب فبقى الضاد
ساكناً واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع
علامة الاستقبال اعنى التاء فاعطى له اى للموضوع موضع علامة الاستقبال اعنى
الهمزة اذ اطوحكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فاللام المقدرة
اعطاء كما اى مثل ان اعطى الفاء رب عملها ربت فى مثل قول الشاعر فمثلك حبلى صفته
مثل قد طرقت اى طرقتها اى اتيتها ليلاً وقوله ومرضع اى ذات رضيع عطف على حبلى
فالهيتها اى اشغلتها عن صبى له اى ذى تمايم جمع تميمة وهى التعويذ الذى يعلق فى
عنق الصبى حفظاً من اصابة العين وقوله محول اى اتى عليه حول كامل صفة ذى
ولم يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحول اعنى الحيل وفى وصف تلك النساء
بالحبل والرضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمايم وذى حول وفى جمع تمايم اشارة
الى كمال ميل النساء اليه اما فى الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما فى وصف
الصبى بذى تمايم فلان التميمة انما تجعل فى عنق الصبى اذا كان فى غاية الحسن
فخيف عليه من اصابة العين واما فى الجمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا
يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبته واما فى الوصف بالاحوال

اى ورب بمثلك فحذف رب واعطى الفاء عمله وهو الجر قوله مع مع

فلانه فى تلك الحال يظهر حسنه من الكمالات اللفظية اللطيفة والحركات المرغوبة الشهية
ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها
واما عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام مبنى على السكون لان الاصل
فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
منتفية فيها فوجب ان يبنى وهذا اختلاف لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق الجزم على امر الغائب
واطلاق الجزم على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف
على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين
الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضى على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم فى الجملة اعنى فى
وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اى بين الاسم
وبين الامر المخاطب لحذف حرف المضارعة لا فى الحركات والسكنات وذلك ولا فى وقوعه
صفة للنكرة لانه صار انشاء فالانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بنى على السكون
الذى هو اصل فى البناء ومن ثم اى ومن اجل ان بناء الامر المخاطب انما هو لعدم
بقاء المشابهة لحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف
المضارعة حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب
وهى حرف المضارعة وزيدت فى اخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان او
مجهولا نونان لتاكيد احديهما ثقيلة والاخر خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان
ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغايب وكذلك ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك
زيدت فى اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن اه
للمجهول وفتح الباء اى حرك بالفتح فى ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع

السالكين



الساكنين وهذا علة التحريك واما تخصيص الفتح للخفة والصيانة للفعل عن اخر
الجر فى الكسر والاحتراز عن الثقل والالتباس فى الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال
للسكون الذى هو الاصل لكان اجتماع الساكنين ولا الضم والكسر لكان الثقيلة فتعين
الفتح للخفة المنقلبة التشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل
ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين
على حدة واحدة وياء اضربى عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف
الف التثنية اكتفاء بالفتحة فى ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد فى الوقف ولا التباس
فى ليضربوا واضربى للفرق بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها
الفتح للخفة مشابهة اى لاجل المشابهة بنون التثنية فى وقوعها بعد الالف وهذه
العلة موجودة فى الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية ان الاشتراك فى العلة
يوجب الاشتراك فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التى هى تدل
على الرفع فى نحو هل يضربان اى فى الامثلة الخمسة التى يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان
طلبا يصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما
اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التى لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب
الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك وتعذر الاعراب سواء بالحرف
او الحركة اذ لا اعراب فى الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة
الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض
وادخل الالف الفاصلة فى ليضربنان اصله ليضربنن فرارا عن اجتماع النونات

اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم بطلان
الغرض فتعين الفصل بشئ واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة مع
حركات ما قبلها وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اى الشان
اى لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف الخ وجب فرض دخولها قبل الخفيفة
فى جمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها فى الفعل الجماعة
ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هى عند
الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام ثم المنقلبة المعلومة
من قوانينهم يقتضى اصالة الخفيفة لان التاكيد فى الثقيلة اكثر فالمنقلبة سبب ان
يعد من الخفيفة اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هى فيما وضعت له اعنى
التاكيد وهى كذلك لان الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى
اصل فى افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق
عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من المثقلة الكلمة جار
براسها كما هو عند سيبويه وقولهم مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع احكام
صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه
فساد فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم المزية الفرع على الاصل وقوله فالمطلب
ان يقع من الخفيفة اليها مرفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة وقوله لاجتماع السا
كنين فى غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الر
وابط بين الحروف الحركات فان فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالآخر

ولا يجوز



ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن
جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض
نوعى تحريك النون خلاف وضعها وحده اى مرتبتى الجواز التى لا يجوز ان يتجاوز بها
فيه ويجوز فى غيرها هو ان يكون الاول حرف اللين والثانى مدغما وهذا يجوز بالاتفاق
لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى
من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص لسكونهما وغير حده
خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة
باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمدة الالف حركة كقراءة نافع محياى بسكون ياء
الاضافة وصلا ومحركة بكسر الساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف
النون وكسرة على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اى كلا نونى التاكيد
تدخلان فى سبعة مواضع لوجود الطلب فيها فى الجملة ففى بعضها بحسب نفس
الامر ودلالة عليه اما مطابقة وهى الخمسة الاول والتزام وهو السادس فان القسم
وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغايب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزم الطلب
اى طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول على الغالب وفى بعضها لا بحسب نفس
الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب فى نفس الامر وهو السابع ثم ان الطلب انما
يطلب فى العادة وغالب الامر هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه
فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا
فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل للتاكيد واما الحاصل
فى الزمان الحاضر فهو وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بانه الحاصل فى الحال

محتملا بان

متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا او امكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع
على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود والاصوب بالتاكيد اعني بالاستقبال
احدها الامر مطلقا كما مر نحو اضربن واضربنّ وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو
لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربنّ ورابعها التمني نحو ليتك تضربنّ
وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم
الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب
وطلبه منه وسادسها القسم اى جوابه نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم
بالله انشاء وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخل نونا التاكيد وه خو
لا قليلا مشابهة لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير معربين و في كونه
فيهما الا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع
الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اى لكن
النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجيء المجهول و
ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه
بيان الاشياء المذكورة نحو ضرب زيد فضربت زيد الى آخره ومر به في مررت بزيد ومن المستقبل
نحو يضرب زيد فيضرب خالد زيد الى آخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب
وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغني بذكره
عنهما اذ ثم يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض منه وضعه
اى ومن وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل و

واظهار



واظهار له فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول و
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما تبيين لخساسة واظهار لها نحو شتم
الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان
عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل ترك الفاعل تطهيرا له عن اللسان او تبيين
لشهرته بذكر الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص
المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اى معنى المجهول
غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه اعني
الفاعل فجعل صيغته ايضا اى كمعناه غير معقول وهي فعل ليتناسب اللفظ والمعنى
وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون
المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون
ساير الاوزان لكونه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما
يحذف منه ذاك حيز ان يلحق في اول وهلة التنظير بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في
الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف ومن ثمه اى ومن اجل ان صيغة
فعل غير معقوله لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا وعل بضم الواو و
وكسر العين وهو معز الجبل وقيل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس
ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على يفعل
بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء

وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اى على فعلل كلمة في كلامهم
ايضا اى كما لا يجيء على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيتناسب اللفظ
والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اى ما زاده وفيه على ثلثة سوا
كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي
نحو دحرج واكرم وبضم الاول اى بضمته اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في
غيرها وفتح ما قبل الآخر اى بفتحته اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة
كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة
ابواب فان اول المتحرك يضم اول المتحرك منه مع ضم الاول فيهما في الماضي وبكسر ما قبل
الآخر وهي تفعل وتفوعل وعلى حكم تفعلل منهما وافتعل وانفعل افعل واستفعل
وافعوعل وحكم افعل افعول وافعلل وافعنلل وملحقية على منهم وضم الفاء
في الاولين اى تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اى الاولان
ذكر المتعددة في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن تدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى بمضارعي فعّل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم
اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني
اذا قلت وافتعل بفتح الفاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة قلت وافتعل
في الامر الواو هنا مثل في افتعل للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل
وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر و يحتمل ان يكون للعطف و يكون افتعل معطوفا
على افتعل لا على وافتعل فيكون للعطف و وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي
المجهول لازالة فقد الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اى على افتعل فصل في اسم

الفاعل



الفاعل قال ابن الحاجب وهو سمي اى بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من
الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم الفعل والمستقبل وفيما
قال نظر لان الذي القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل اراد
اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو
ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا الغرض وانما لم يقولوا اسم
الفعل والمستقبل بمعنى الذي فعل الشيء اذ لم تات الفعل والمستقبل بمعنى الذي فعل
الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل شيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم
يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضاهر لان الغالب فيما بني له هذه
الصيغة التي سمي في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج
والمستخرج وهو اسم مبينا والغير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع نحو المصادر
واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات
والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي
اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به
الفعل في الجملة فيدخل وبه زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او تبعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون
الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما ينسب اليه ضمنا
فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل
التفضيل لان زيادة الكرم مثلا اكرم فيصدق [illegible] الفعل والاولى ان يقول
لما قام وذكر لان المجهول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار

المصادر بيانه

كونه عاقلا بل وضع بمعنى قائم به الشيء علما كانت ذلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الوضع فيدخل فيه نحو مؤمن و كافر وواجب ودايم وضامر فى قال ضامر وعالم فى الله تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الطلاق لا لحدوث والاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن او غدا او كذلك افعل التفضيل لان معناه ليس بمتعد باحد الازمنة كالصفة المشبهة بمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لانها حادث واشتق اسم الفاعل منه اى من المضارع لمناسبتهما اى المناسبة من اسم الفاعل والمضارع للآخر وقوعه صفة للنكرة وغيره من المشابهات التى مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اى اسم الفاعل من الثلاثى المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجى على وزن فعول كبصور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضى وخص الالف بالزيادة من بين ساير الحروف المتوسطة بين الفاء والعين لان الادخال فى الاول يصير به اى اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال فى الآخر يصير به مشابها بتثنية الماضى تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا او علم منه

حكم



حكم ما كان مكسورا او هو الابقاء على الكسر لدلالة المضارع لان اسم الفاعل بتقدير النصب اى الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اى بتقدير نصب عين المضارع كالاشتقاق منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كل منصوبا فيصير مشابها بماضى المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضى وان كان من غير هذا الباب فلو اختار واهذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضى لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة ويجى الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك واسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت قولنا فقط يخرج افعل التفضيل كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وباقى القيد فظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما فى المشتقات من المصدر واوردهما فى فصل اسم الفاعل صفة مشبهة وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى لانهما مختصان بالثلاثى على

واما افعل التفضيل

على هذه الابنية اى ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس ليضبط باصل كما اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل كثير منها ولم يات شى منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة من فعل بضم العين ولذا ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين و سكون الفاء وهو اى وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها يجى من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعى على هذه الستة الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة فى حمق بضم العين وكذلك اى كما ان احمق يجى بالضم يجى خرقا وسمر و عجف اعنى فعل بضم العين لغة فيهن اى فى هذه الثلثة مع ان اصلها من فعل بكسر العين الا انها لغة من فعل بضم ويجى افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اى زايد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة ردية وعليها

جاء



جاء قولها صغرا باه شرا بيها من قول امراة قالت لخليلها انى انمارت فاذا اجر فتوف فاتنى لشلا فاخرجنى واذهب بى الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد برهته فبينا باذات يوم قاعدة مترنمة بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امى والله قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتها بتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها وتعلقت وخرجت بها فقالت الام عنده لكل صغرى باشرا با وانما يجى افعل التفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثى احترازا عن الرباعى المجرد والمزيد فيه فانه لا يجى منهما حال كونه غير مزيد فيه اى الثلاثى وبشرط كونه مما اليس بلون ولا عيب ولا يجى من المزيد فيه ولا مما كان فى حكمه من الرباعى المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها فى افعل اذا لم تحذف منه شى وان حذفت الزوايد وقلت هو اخرج من الشيخ مثلا يلتبس بافعل من الثلاثى اى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجى ايضا من لون ولا عيب اى لا يجى من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى لا يحتاج الى صف العيب بالظاهر كيف وعد النحرير وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من شواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اى فى اللون والعيب يجى افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زائد فى السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب يتوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر درجا او قبح عمى ولا يجى افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على ... العكس

بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل مع انه لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول الاول فاعلية الاغلب ولا ينعكس فلم جعلوا حقيقة في المفعول ليبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالعربية لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وليبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امراة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وهو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء للمعروف من الزوا لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثرهما قة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهور من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفا من اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة والاكتفاء في الالتباس بالفاعل بالقراين اذ الالتباس بالاول اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التميز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على الموصوف اولا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هند اي هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي الفاعل الذي هو الاصل

الآافا



الآافا جعلت الكلمة اعني فعيلا من عداد الاسماء وقيل زايدة في الصفات في لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح علم لحيوان مذبوح وعلى هذا او نظر في اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون صفة وتسمية شخص له حمرة باحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر في لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما وقد شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقة له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل الا قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الرحيم او بمعنى ان رحم اولان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او ان اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل ويجيء فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء في بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على القياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول بعير حلوب وناقة حلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف اولا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القراين كما في فعول بمعنى

الفاعل ... فيه ... الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بنحو التاء في المؤنث ... بيان عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان فعولا ثقيل لاشتماله على الضم والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفيف فاعطي لما هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجيء بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او الخاء المعجمة او الغين المعجمة و بالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو وزن مجذم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر السيف لتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل لجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجار وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجمع وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل

اجمع



الجمع ... ضحكة بالفتح ... ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة ... من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لغلبتهن في الاستعمال فانها تقتضي ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا على النقيض كما حمل النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اي التاء اطلقوا عليها الهاء لصيرورتها ... ربتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقه نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زايدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كتدحرج ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا يزاد في الاول كما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا معنى لحذف المضارعة ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس واما الالف فالالتباس بالمتكلم فقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم مقامه اعني حرف المضارعة ... ثلاحرف ميم

اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه اي بضم او بفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة نحو نصري بمنزلة وسط الكلمة فبني انما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة **فصل في اسم المفعول** سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لمواخات بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه او جدت ضربا هو موجود وعلمت عدم خروجك وهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر العدم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وبيان

ووقوع



وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير ان كان واقعا عليه وصفه مفعول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ذكر هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجي بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول للمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في مخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بالمفعول من باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعل بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغيره مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم اعني مفعول باب الافعال فتعذر كونه دون الموضع اي بغير الموضع لذا التبس على تقدير فتح الراء وكسره مع ان يتغير احدهما جائز لولا الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات

عن الشذوذ اعني يعني الفاعل م ع

كنه ليس بمساو له في خصوص الحركات ولا في الكثرة وقلة الحركات وهو نائم في وزن فهو جامد ففيه تغير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا كالفاعل لمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الآخر على مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا اتباعا للفعل نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي والزمان واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه فلمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر المسمى الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما **فصل** في اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسم الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف في صيغته باعتبار اختلاف حركة عين غير المضارع ولا اختلاف في عين

المضارع

كما ان مصدر وزن عكس



المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لانه عينه مفتوحة ابدا فالتحقيق ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل نحو [illegible] خص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على مقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان للمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان رفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت كون في المفعول للمناسبة بينهما اي المكان والمفعول في كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول وصيغته اي اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح العين الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي منه كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميسر وميقظ صرح به صاحب المقرب وان كان من يفعل بالكسر للموافقة نحو ميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجي ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ودّ يودّ صرح به صاحب المقرب ايضا ويدل هذا على ان حكمه في مثل حكم رمي كما نقل بعضهم التصحيح به عن بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء اليه

ذلك

حيث قال اسم الزمان من الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص الستة
ويكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت ثم كلامه اراد بيان نحو
باب الصحيح لذا لم يعقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكور نحو
ومن حلتها المعتل الفاء واللام فيكون الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح
بان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم و
وان كان كون حكم طوى مثل حكم رمى يجي يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل
عليه ويرشدك اليه ايضا مجيء مصدر الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه اي
اسم المكان بكسر العين منه فيه اي في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض
لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل
بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل
بالكسر لان فوعل بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجمع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من
الفتح معه او موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وبين ان المسافة بين الفتحة
والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يلتبس
عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغة باب يفعل بكسر العين
من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي من يفعل
بالكسر فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان
الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب
الناقص ان شاء الله تعالى احديهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخرى بان تقديريتان





اعني الياء كما انه فتح العين منه فيه لو كان واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو
الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى
وفي الفتح اطراد وخفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح
العين والمضموم يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء في لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله
فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور
العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال
منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما
بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع فلم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل
فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما ولذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم
صار حكمه حكم يفعل بالفتح نحو الفتى فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين م
مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم
يذكر هذا الدليل لسبق ذكره والجواز ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فتم
موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط
بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديري على
اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي المنسك وانما اقحم
لفظ نحو مع ان النظار يقولون هي هذا المنسك او النسك على البدل لئلا يتوهم قبل
ذكر المعطوفات اذ ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود
العدد وليكون المنسك طبق صدق حاجة بذكر المعدودات اجمع والمجزر والمنبت
والمطلع والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمفرق والمسجد وتخصيص هذا العدد

وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة
الفتحة فيقاوم خفة الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع الاحكام
المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله تعالى عنه وهو يوم عاشوراء كما
يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء فصل في اسم الآلة وهو اي اسم الآلة اسم
مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل
ما ذكرنا في اسم الفاعل ولذا قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل
والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات
من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجية عن المعلول في الفاعل والغا
فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله الآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول
لوصول اثره اليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاعف لا من حيث انه مضاف
من نحو محلب واضافه الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك وتعريف رباح غلام
زيد غلام زيد اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الا
ضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في الحدود
لا يمكن له ان يرفع بان يقول المراد بما في الحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية
لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح الآلة
معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا ن الاسم صح
فانه لغة والاصطلاحا نحو القدوم والابرة والقلم ولا يثنا ولها اصطلاحا واعلم ان
اسم الآلة منحصر بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا





لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا في الافعال المتعدية ولا يكون الافعال
اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا الافعال
المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح
العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة
كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان
مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة
الاستعمال وكثرة النوع بالزيادة تشهدان الاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم
لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه من ثمة اي ومن
اجل ان صيغة مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان
ن فتح صح والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي للواحدة
من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور
الفعل منه وهذا القول بيتان من بعان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله و
والمفعل للآلة الا انه اورد البيت السابق لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد
تتميما لبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض التفاصيل لها فاقتضنا اثره وكسرت الميم في اسم
الآلة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع
من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة مواجها الا في العدول عن الاصل
ولم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته ههنا وجها ولو خرج احد عن الوجه وطلبها
في عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول باب الافعال ويجيء اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم
وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجيء اسم الآلة عند غير سيبويه على

كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذ او مخالف للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة
مثل عين ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والميم بفتحه والمحد
بضمه وفتح الميم في الكل لقيام مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين
الموضع في مفتوح العين ومكسورة ولانتفاء مفعل مضموم وفتح ايضا العين في مكسور
ومضمومة للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل
فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط الكل ما يجعل فيه السعط بفتح السين
وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل الكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذا ان من
عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص
الذي يجعل فيه السعوط لان من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لسكرانه
يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة اي باسم آلة مصطلح وكذلك اي حكم المسقط والمنخل
اخواته اي حكم خوات هذا المذكور من المسقط والمنخل في انها من عداد الاسماء عند سيبويه
ومن اسماء الآلة عند غيره علي غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة و
والمحرضة **الباب الثاني في المضاعف** والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد
عليه فجعله اثنين او اكثر سمي نحو مد به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز
لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة
بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة وكذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك
تعريفه اعتمادا عن ابهامه انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف
الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو
ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد

نحو لزل

سماه آن هم



نحو لزل ويقال له اي للمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي
لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من
لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيا من حروفه
ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضي البازي
اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة يا ويجيء اتمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى
وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا ليس دعائم الابواب من فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر ثم يراع الترتيب في ذكر
امثلة الابواب الثلثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقوية باب آخر
يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو
عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا تاما الا مجيئا
قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله
في التميز عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وانما ذكر في الوزن تبعا لسا
ير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان اصل حب
حبيب ولب اصله لبيب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته
من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما
اصلا واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجهر والهمس
كما يدل عليه قوله فيما سياتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله اذا اجتمع
حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كونه

و فتحها

الحرفين صح

من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات
او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة يدغم
الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين
مثلا للثاني لثقل المكرر المعلوم بالوجدان في مثل اكره من التكرار مثال المتماثلين
في الذات نحو مد الى آخره اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى
في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا
وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركتين نحو اخرج شطاه بادغام الجيم
في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرا به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكنين اولهما
نحو قالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول
والادغام افعالا من عبارة الكوفيون والادغام افتعالا من عبارة البصريين
اللبث الحرفين الواحد في مخرجه مقدار اللبث الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار
اللبث بهما كذا نقل جار الله العلامة فهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به
لكثرة مجاورته بيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب
المقرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان
الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او سلبها ان كان
متحركا او ساكنا وهو حرف اللين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله بالطريق
الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ولا يحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان
متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون
الثاني متحركا لانه مبين الاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادراجه

اى ادخال



اي ادخال الحرف في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا
متغاير الهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من
زمان الحرفين ولهذه المسامحة آخر هذا التعريف وعبر بتغيل الا انه يطلب معناه اللغوي
لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث والرفع المذكور ان لازمان له المدغم
اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في
الكتابة نحو مد اي ينقص حرف في الكتابة اذا كان في كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على
ما هو مذكور في علم الخط وكذلك للتخفيف والاستغناء بشيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم او حرفان في اللفظ
والكتابة كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله
اجتمع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون
اي الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصورة الادغام الا في
الحاقيات نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى يبطل الالحاقية فانه على
تقدير الادغام يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المتقابلة بين الملحق والملحق به
حركة وسكونا الا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيهما على تقدير الادغام فان الادغام
فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قوول داخل في لزوم الالتباس
واما نحو تباعد وتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية
في مثل تنقلد وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم الامكان الادغام واما
نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يختصم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل ككر بفتحتين
وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة

بالضم وهي الخطة التي تخرج الحجارة وطلل بفتحتين وهو ما بقي من اثار الديار ومدد
بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الحكم على تقدير الادغام بحكم بفتح الضاد وهو كتب القاضي
وسرر بلفظ ستر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي ولجة بلفظ واحد بالضم
وهو البيت في الطريق وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر
ومدد بلفظ مد من مد الثبوت ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل ردّ بانه من ردد
بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فرّ بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر وفي مثل عضّ
بانه عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان ردّ يعلم من يرد بضم العين ان اصله
ردد بالفتح لان المضاعف لا يجيء من يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مرّ وان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفرّ ايضا اي كردّ
يعلم من يفرّ ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل بالكسر فيهما وعضّ
ايضا يعلم من يعض ان اصله يعضض بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل
بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كدمت تكاد شاذ لا يعبأ به
ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور
الاستثناء حتى لا يقع الضمة على الياء في يحيي اي في مضارعه فان قيل ما يدغم في الماضي
ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع ههنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض
ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسورة لا يسقط بالمعسورة والملاء انا ذكر
القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام
فيقال في كلتا اللفظين يحيى بلا ادغام وقيل في وجه عدم الاعلال حيي الياء الاخرة فيه
غير لازم لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي بالضم الياء الاخرة فلا

لم يكن



لم يكن لازمة كان وجوده كالعدم فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا
والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي موجبة الضرورة والاضطرار وانما
قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من
الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لكم ولم يوجه خاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب
فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لو
وقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في يحيي في بعض اللغات
نحو مدّ اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون
العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذا
لعبرة في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه
في النقش في الاكثر ولكن لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا الضرب الثالث
منها ان يكون الحرف الثاني منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني
لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين
الحرف الاول فيجتمع حينئذ ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقع من ورطة هي في
الاصل حين يقع فيه الثقل ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى
هي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي
الغرض من الادغام بالساكن بسكون لكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام
وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف اي حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث

الساكن صح

في بعض المواضع تخفيفا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله يمتنع يعني ان
اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف
ايضا سبب للتخفيف اما الاول كما صرح به في الصحاح حيث قال في احسبت يحذفون
منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى لانها
التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ
منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين
الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا
ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان كون الثانية
لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجحه قلنا الثانية في مثل تقضى نحو ظلت
اصله ظللت ففعل به ما عملته من العمل كما جوز القلب اي قلب ثاني المتماثلين في
نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخرة ياء وعليه اي على الحذف
قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف ماخوذا من
القرار ومضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع
المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي
ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا اجراء لا منع في النقل وهذا نظير قوله
في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما
قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف
ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسرة مثال الحذف احد

المتماثلين



المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب
ضرب اوقرن كاوعدن حذفت الواو وطرد الباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج
اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة
نافع وعاصم فهو يكون من اقررنا الحال بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب
علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل
فيه من باب ضرب وايضا مستعمل من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب
كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار
لا غير فيكون اصله اي اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف
بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح
بهذا اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون الحرف
الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب
الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه
الاول وهذه لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرا الى شرط الادغام تحرك الثاني
وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس
وفي التنزيل ويمنن نحو امدد بفك الادغام امر اللمني طب ومد بالادغام امراد بعد نقل
حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين
بفتح الدال الثانية للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع
اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة اليه
في الثلث هي الضمة ومن ثم اي ومن اجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فيها الضم اي ضم الراء و

ويجوز غيره من الفكّ والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا
وهو ضم العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام
بالاتفاق في نحو امْدُدْنَ ويمددنا ومددنا ومددت ونحو ليَمْدُدْنَ ولم يَمْدُدْنَ اي فيما اتصل
به الضمير المرفوع المتصل لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل
الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امْدُدْ وليَمْدُدْ فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم
لان اصل امْدُدْ وليَمْدُدْ كما مر وفي نحو امْدُدْنَ وليَمْدُدْنَ ولم يَمْدُدْنَ اعتبر اللازم لكونه اقوى
دون العارض ونظير سكوني امْدُدْ وامْدُدْنَ حركتا تاء رَمَتَا ولام قولا وتقول في الامر من
المضاعف بالنون الثقيلة مُدَّنَّ بفتح الدال مُدَّانِّ مُدُّنَّ بضمها وبحذف الواو اكتفاء
بالضم مُدِّنَّ بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بكسر مُدَّانِّ امْدُدْنَانِّ وتقول بالنون الخفيفة مُدَّنْ
بفتح الدال مُدُّنْ بضمها وبحذف الواو ومُدِّنْ بكسرها وبحذف الياء اسم الفاعل منه مادّ اصله
مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل
واسم الزمان واسم المكان مَمَدّ بفتح الميمين اصله مَمْدَد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم
في الثانية واسم الآلة مِمَدّ بكسر الميم الاولى اصله مِمْدَد والمجهول من الماضي مُدَّ اصله مُدِدَ ادغمت
الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يُمَدّ اصله يُمْدَدُ نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية
ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف
اتثدذزسصضطظ وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت
هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقاربها لما يوافق
لصفتها واورد على ترتيب اللقب اختلها فقال نحو اتّخذ وهو اي ادغام اتّخذ شاذ اذا
كان من الاخذ لان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت

الياء



الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز
ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان اي اتخذ
من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتّجر اصله ائتجر لانه من تجر من باب نصر
تجرا اي عمل التجارة فادغمت التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء المثلثة اصله اثتار
لانه من ثأر من باب فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهي معنى قوله
يجوز فيه اتّار لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع
تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر جرى النفس مع تحركه
وخصفة اسم امرأة واشحث الالحاح في المسئلة ومعناه ستلح عليك هذه المرأة فيكونان
اي التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع فانه
وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس
بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان مخرج التاء والثاء مخرجي حرفين بهما الدال والطاء
وبين مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف من الدال والطاء والثاء ولذلك ثقل
الجمع بين التاء والثاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا والاولى ساكنة
بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثار
واستمع وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب
فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك
الادغام بجعل التاء بنقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان هو الذي
يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاء على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما
هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى

الاتحاد في الصورة والاتحاد في المهموسية والتقارب في المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب
وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادي
ونحو ادّان اصله ادتان لانه من دان من باب ضرب اي اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام
الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق
الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون القيد
التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه
سوق كلامه هو ما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في الكلام
القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين
طريق الادغام لما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادّان لانه اذا جعلت التاء دالا
اي اذا لم يترك على حالها لبعده من الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال مجهور
فبينهما بعد في الصفة اي المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما
فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما
قبلها في الصفة اعني الدال قصد النفي البعد والتنافر ولقرب الدال من التاء في المخرج بحيث
لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قاربا المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرائط
الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون السين تقديرا وبخلاف
بَدٍّ للالتباس والظاهر ان يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب
اليه واعتبار القريب في الفرع المقلوب اعني التاء مبدأ المخرج النوعي الذي للتاء والدال و
والطاء جعله اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم ح
حرفان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الآخر او يقع الادغام بينهما وجوبا

والحاصل



والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا الى آخره يحتمل معنيين احدهما ما يقتضيه على حاله والآخر قلب
احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال
من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه ونحو اذّكر بالذال المعجمة
والادغام اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه اذّكر بالدال الغير المعجمة والادغام
واذدكر بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسية فبينهما بعد
في الصفة فجعل التاء والازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء
الى الذال من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما جعل التاء دالا في ادّان للعلة المذ
كورة فيجوز لك الادغام بعد الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في
المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك
البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير الدال ذاتا ونحو
ازّان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا
للبعد بين الذال والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام
ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في اذكر قوي فصيح بخلاف الادغام
في ازّان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان
في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا
يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء عظيم
من الدال في امتداد الصوت فيصير ح اي جعلها الزاء دالا وادغام الدال في الدال
كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف
او لانه اي ازّان على تقدير ادغام الزاء في الدال يوازي ويلتبس بادّان من الدين و

ونحو استمع اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتّمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية في الذات ونحو اشّبه اصله اشتبه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصّبر اصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صطظخغق الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما انطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجاز لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهو ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل لمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه ثمه فقوله للمباعدة بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة لان





التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف ههنا كما اعاده في بحث اذان لقرب المعطوف عليه ههنا كما في ست اصله سدس بدليل سديس واسداس فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة بهذا التشبيه في قلب حرف حرفا للمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ولمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلب تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله للمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به اي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث اذان وقلب تاء لمقارنة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ست ثم يجوز الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية في النسبة الى الاستعلاء نحو اصّبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اعني لا يقال اطّبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضّرب اصله اضترب لانه من ضرب الجمع ضربا وهو مثل اصّبر في الاحكام وعلى هذا اعني يجوز اضّرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطّرب بادغام الضاد في الطاء ونحو اطّلب اصله اطتلب لانه من طلب من ..



الاستبدال لم يدغم اي لم يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتّسر لان الياء في ايتكل ليست بلازمة بل هي لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم فيه تصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثم اي ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا او تقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله وادغام اتّخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام يشذ ادغام اتّخذ اذ كان اصله ائتخذ وقلبت الهمزة تاء ثم قلبت الياء تاء والقياس الا ان لا تقلب اذ الياء غير لازم لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمة ومن ثم توجيهه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تثدذزسصضطظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها لها في المخرج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى ما يقاربها موافقة لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتّل اصله يقتتل من القتل ادغمت اولى التائين بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان التاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير تلك في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب في اقتتل ففي غيره اولى ويبدّل اصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال ويعذّر اصله يعتذر من العذر

المتماثلين

كما في باب نصر يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تلك الالف طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء للمباعدة بين الطاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء للمساواة بينهما في العظم الصوتي ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الطاء والظاء في الذات مثل اظّلم بالمعجمة واطّلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة الجواز وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث وتجاه وادغمت التاء في التاء وجوبا لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة تصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم ح اي حين صارت ياء كون الفعل مرة يائيا في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واويا في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز ادغام هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزي ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف ولم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله او يلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو اتّسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسب وان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجواز ووقوعه في كلامهم كما يجيء ان شاء الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر

قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الدال ويندرع اصله ينترع من النزع
قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبسم اصله يبتسم من البسم
قلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت
التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد ويفصل اصله يفتصل من الفصل
وهو الذي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطم
اصله يلتطم من اللطمة قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظر اصله ينتظر
من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز في ادغ
غامهن اى الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء
المتأخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اى لضعف استدعاء
المقدم الزايد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المتأخر الاصلي الذي هو العين مواة
قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يغير الا على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا اعرض عارض
منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف اتشدذ وسشص
ضطظ وى من كونها اصلية او زايدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجئ هذا
الادغام في الماضي اى في مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان الشأن عندهم
اى عند هؤلاء الا البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام ينقل حركة التاء الى
ما قبلها ويحذف الهمزة المجتلبة فيصير في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه من الافتعال
او من التفعيل وعند بعضهم يجئ الادغام في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف
اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء

وفتحها



وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجئ بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم لان الشأن
عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها
قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس ح وعند بعضهم يجئ الماضي المدغم بالمجتلبة نحو
اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اى اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العا
رضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا وامّا في
خَصّم بفتح الخاء فلم يجئ اِخَصّم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة
الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة
الخاء في خِصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز اَخِصّاما بفتح الخاء
مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اى مستقبل اختصم مدغما
كسرة الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم فان من قال في الماضي خصّم بفتح
الخاء يقول في مستقبله يَخَصّم بفتحها ايضا ومن قال خِصّم او اِخِصّم بكسر الخاء
بالمجتلبة او بغيرها تقول في مستقبله يخِصّم بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم
الفاء للاتباع اى لاتباعها الميم في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها
عند من كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجئ مصدره اى مصدر اختصم مدغما
خِصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة
التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء ويجئ مصدره خَصّاما بفتح الخاء اى
اعتبرت انه حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال اى
اعتبرت اشارة الى ان الاتباع هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصّمون
ويجئ مصدره اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون الاصل

كما ذكرنا في اِخِصّم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها
لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة
واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في
اخصّم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان
فيما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذزسشصضطظ وانما لم يذكر هذا القيد
اعني ما يقاربها لظهوره ان تعلّم ومقاتل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من
ادغام تائه فيما بعدها من حروف تدذزسصضطظ لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها
عنها في القلقلة نحو اطّهّر بتشديد الطاء ثم اجتلبة الهمزة للابتداء واثّاقل
بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبة
الهمزة وادّارء واظّاير واذّلل واقتّل واصّدّق وازّين واسّمع واضّرع ففي غير
الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها لما لاتحاد المخرج او لقربه واما
في الضاد فبعد قلب التاء طاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل
في ما بعدها في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن شرايط الادغام تحرك الثاني
ولا يدغم التاء ايضا في ما بعدها في نحو استدان اصله استدين لسكون الدال تقديرا
ولكن يجوز حذف تائه اى استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة
اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر فظلت من ان احدى اللامين
حذفت للتخفيف واذا قلت اَسطاع بفتح الهمزة يُسطيع بضم الياء يكون السين
زايدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطّرد في استفعل وذكروا ابو البقاء
انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير

لان اصلهما



باب المهموز

٧ اى بهمزة بيان

لان اصلهما اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فالشاذ
فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا
فعوضا عنه يستطيع بالفتح وانما كان السين زايدا على قول سيبويه لان اصلهما
اطاع كالهاء اى كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس
الباب الثالث في المهموز لم يعرّفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسم اللغوي
يغني عنه وقدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجب فيها ما جرى في حروف
العلة في الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح
لما مر لصيرورته بهمزة ٧ اى همزة المهموز حرف علة في التليين اى في ازالة شدتها
كآمن واومن وايمان وهو يجئ على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ وسمي القطع
ايضا لاقتطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سأل وسمي النبر
ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ وسمي ايضا
وضلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف
اذا لم تكن مبتداء بها كما سيجئ ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اى بين
مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها وبالحذف كما تقول سُئل بين الهمزة و
والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولذا
تكتب اذا كان متحركة على وفق حركة نفسها كما يجئ ان شاء الله تعالى وقوله حج
لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول
سُئل بين الهمزة والواو ولم ان الهمزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين
متحركة بحركة ضعيفة تنحو بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن

فيه فلا يقع في اول الكلمة وانما وجب تحقيق الهمزة فلا حرج في اثباتها ستثقل تحقيق في بيان
من اقصى الحلق في زفيرها التحقيق لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر
اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على ساير الحروف والاصل في
التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة
بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير عوض الا ان المص قلب لكون القلب
بين بين الاقل من الحذف التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة
ساكنة ومتحركة ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ
لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكون الهمزة ولا غير المشهور لانه لا يجوز
حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله
تقلب شيء بوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني
ان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف بوافق الفتحة وان كانت ضمة
تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما توافقهما اللين عريكة الساكن اي
طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها
الى ما قبلها اي ما يجانسه ويوافقه اذ لا اشكال ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف
الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله
راس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثاني من تلك الطرق
اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي
حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ساكنة حتى تلين
طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارض





ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم ثبت اي تحركها
وتحرك ما قبلها اثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كلام كل الاحوال لا تطاوع الحذف
في القلب لقوة عريكتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف
فاحوال الهمزة في مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة نحو سال
ولؤل وسيم ورؤس وجؤن وسيل ومستهزئ بين ومير ومستهزئون ففي هذه
الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا
او مضموما فانها لا تثبت في بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان
كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون فيما كان
ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف فتقلب الهمزة
المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا وهمزته اي
همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحته اي فتحة همزة سال يحذف المضاف
صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشيء يتقوى بجنسه ونحو لاهناك المرتع في لاهناك
بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت
وصدره راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لاهناك المرتع وهو للفرزدق
للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك
راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية
اي بعد الظهر ظرف راحت فارعى امر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادى
حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لاهناك وهو دعاء عليهم يريد ان
ابن السلطان قد ذهب وترك الملك لكم فاغتنموه لا يورك لكم فيه ولا تمتع به والثالث

من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع
الحذف ابتداء بل تليين الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا
ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بالحركة ورقة الساكن
في الجملة قبلها ذلك التليين فان الصحيح مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف
الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين
الحذف ح لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى يقلب بما يوافقها ولا لبين بين لان
همزة بين بين قريبة من الساكن اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في
التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها لما قبلها ابقاء لاثرها
وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة
مجانا من غير حاجة تفطن لذلك ووجدت في كلام بعض الادباء التصريح بتقديم
حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله المص في كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على
الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا
او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شي اصله شيء وسو اصله سوء ولم يورد مثالهما
اكتفاء بمسلة لان الواو والياء ان اسكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف
الصحيح او اكتفاء بجيل وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما
اصليتان او اكتفاء بابو يوب وابتغي مره فانه لما خففت في كلمتين ففي كلمة اولى
واما الحم فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين
لمعنى اي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى
عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في خطيئة فانها





للفاعلية والواو في مقروة فانها للمفعولية والياء في افيئس فانها للتصغير فليس
معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم
يقيد وايكونها بمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسئلة لينت الهمزة بسلب حركتها
اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله
ملاك مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملاك
مالك فقدمت اللام فصار ملاك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال
في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيها
اذا كانت في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد
يكونان عارضين كما في ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحة
لام التعريف الجنسية لهمزة الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة
وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وبهذا ابو القاسم
لان الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة
الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرح
وحركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما في اخشم وجيل اصله
جاءل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيئل فخففت الهمزة على طريقه وحوبة
اصله حوابة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوءبة ثم خففت الهمزة على
طريق تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو والاصلي في غير كلمة الهمزة
وابتغي امره اصله ابتغي امرة فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد
حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريقة تخفيفها

هو الف في صدد الف لام هو الاحمر تامل

الرجل الضعيف

ما امره

فيجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اى في الامثلة الاربعة
الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا
هو الاولى لشموله مثل شيء وسوء لقوتها اى حروف العلة بان كانت اصلية او في
حكمها وطرو الحركة لانها نقلت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها
اى الهمزة المتحركة حرف لين اى حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق
نظرا الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير
فان ياء التصغير شابه المدة لانها في مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة
مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا
قلبت واوا ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في آخره اى ثاني ذلك الاول والمتاخر
عنه الذي هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب
ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او
ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي
هي الواو والياء المزيدتان المدتان وما يشبه المدة يفضي الى تحميل الضعيف
اى ايقاع الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين
المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين
لان همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين
لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال
فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زايدة ومقروة اصله مقروءة
لان الواو فيه زايدة واُفَيِّس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس

لان الياء



لان الياء فيه يشبه المدة وكل ما هذا شانه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه
تقلب وتدغم فان قلت يلزم تحميل الضعيف ايضا اى كما في النقل في الادغام وهو
اى ذلك الضعيف في الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء
بذكر الياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا
الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اى مبدلة من حرف اصلي فلا يكون ضعيفة
كياء جيل كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا او حوبة
هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا
جعل الالف الذي هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب
سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه الصورة لان الالف لا يحتمل
الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب
الفا ويدغم الالف في الالف فتعين بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية وقائل
في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في
كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب
للمجانسة نحو آخذ للتفصيل اصله أأخذ كأنصر وآدم للصفة المشبهة اصله
أأدم كاسمر فالزايدة هي الاولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استثنى من
الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف
لفظ ائمة بقوله الا في ائمة فان اصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع
الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى
القياس فصار آممة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام

لايحتمل حج

تحذ نحذ حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية
فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة
والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها
دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل واوا للثقل فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا
الادغام فنقلوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين
بين اما العروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين
الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المصنف اقرب الى
القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد
الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حده جايز لم لا يجوز في آمة
بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة
ليست بمدة لان المدة هو الالف الغير المقلوبة من شيء او المقلوبة من واو او ياء
والالف في آمة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده الاستفهام
للانكار اى لا يوخذ اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة
مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله اأسر
من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو
اوثر اصله اؤثر من الاثر وهو الاختيار واما كل ومر فشاذ لان اصلها اأكل
اأخذ اأمر والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال
اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على

غير



غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن
ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال
قال الله تعالى وأمر اهلك الا انه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الحذف
الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر وهذا اى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من
الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانت الهمزتان في كلمة
واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال لسكون
الثانية لوقوعها في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر
يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ
احد بعد جاء ويدرء ومن تلقاء ولم يذرأ والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت
مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة
والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت الثانية مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك
اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند
الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال
انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابد
ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلهما دنار ودوان
وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تحقيقهما لان كون اجتماعهما
عارضا هون امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تحقق الثانية بجعلها بين بين
وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتما
عهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما

ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما
يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع فى كلمة نفى نحو جاء احد تجعل الاولى بين بين
والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة ولم يكن الثانية او ما قبلها
قلبت واوا نحو اوادم اصله أأادم فى جمع آدم اويدم اصله أأيدم والكائن
تخففها معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففى مثل
جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل
او كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعلان بين بين وان لم تكونا متفقين فى الحركة
خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت
ففى نحو جاء ادريس تجعلان بين بين وفى مثل يدرؤ احد تجعل الاولى بين بين
وتقلب الثانية واوا نحو جوى وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الف
للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات
تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع الالفات الثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما
اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام
نحو قول ذى الرمة • فيا ظبية الوعساء بين جلاجل • وبين النقاء آانت
ظبية ام ام سالم • اصله أانت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع
وكذا النقاء ونحو قول الآخر حزق اذا القوم ابدوا فكاهة • تفكر آاياه يعنون
ام قرد • الحزق الغليظ القصير الذى يقارب الخطو ابدوا اظهروا والفكاهة المزاح
يعنى قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد لظن ان القوم
يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة





فى اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتداء بها لو خففت لجعلت بين بين
اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن الهمزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا
امتنع ما هو الاصل حملوا الباقى عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب
بشىء مع ان الهمزة المبتداء بها لا تكون مستثقلة لقوة المتكلم فى الابتداء حذف همزة قل
للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف فى ناس اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال
فى ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة فى الاول يشهد له اناس واناسى و بشهد بيان
واِنس شاذ عن القياس المذكور وكذلك اى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير
القياس الله منكرا كما اختار القائل فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياس فصار لاه ثم اد
خل الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا الله وانما اختص
القطع بالنداء اذ هناك يختص الحرف للتعويض ولا يلاحظ شائبة تعريف اصلا حذرا
من اجتماع اداتين للتعريف واما فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله
وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية
وعوض عنها اللزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى
فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهذا امر مخرج فان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة
الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير القياسى ان يحذف الهمزة مع
حركتها ولم تنقل الى شىء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام
هنا فى الهمزة المبتداء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذكره للحذف على
غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف
التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم

ولا نظير له ونقل الحركة الى المحل ما يعتد بها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين
المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة و
ذلك يخرجه عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم تمييزا له
عن نظايره واختيارا لمساواة عن ساير الموجودات بما لا يوجد الا فيه كان التفخيم من خواصه
وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتداء من غير قياس حيث اكتفى على قوله
فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو على حيث قال همزة اله حذفت حذفا
من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا فى حكم الثابت
يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض
والمعوض عنه والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف و
التعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس يكون
الثانى على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى
حيث كان المسمى خارجا عن دايرة العقل وطرف القياس كما حذفت الهمزة فى
يرى تشبيه الجلالة بيرى انما هو فى لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا فى الادغام
وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف
وحذف الهمزة واعطى حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة
بالحذف واجب فى يرى الا فى ضرورة الشعر كقوله • الم تر ما لاقيت والدهر اعصر •
ومن يتمل العيش يرأى ويسمع • يقول اخبرنى ما رايت من العجايب والغرايب
فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء





عجيبة ولا يجوز هذا التخفيف فى راى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا فى ضرورة الشعر كقوله
صاح هل رايت او سمعت براع • رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب • تقرى تمكث
وتجتمع الحلاب المحلب يقول الغايت لا يتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم
مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل
الفعل الثقيل فى يرى دون اخواتها ومن ثمة اى ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة
فى يرى لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال لدينى يحذف الهمزة فى ينأى كما
لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل فى يسأل لفقدان الشرط الثانى وان يقال مرى فى
مرأى لفقدان الشرط الثالث ويقول فى الحاق الضماير بالماضى راى رايا راءوا
الى آخره راءين راءتا راءين واعلال الياء سيجىء فى باب الناقص ان شاء الله تعالى واما
ذكر قلب ياء يراى الفا هنا فلذكره فى التشبيه على صورة يرى المستقبل عند الحاق
الضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى
نرى ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة اوردها على التمام بخلاف
الماضى وحكم يرون فى تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف
الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت الياء الفا
كما فى يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة
فصار يرأون ثم خففت الهمزة كما فى يرى وحركت الياء فى يريان بعد عود الف يرى
فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان
الحركة عليها ثقيلة لطرو الحركة فهى كالمعدوم فلم تنقل عليه واختير الفتح لان الالف
لا بد ان يكون ما قبله مفتوحا ولا تقلب الياء الفا بعد ما حركت مع انها متحركة وما قبلها

كقول الشاعر حمامة جرعى حومة
الجندل اسجعى انت بمرأى من
سعاد ومسمعى فلارح

مفتوحة لانه يلزم الوقوع في المحذور للنفي فروا منه اعني التقاء الساكنين لانه
اذا قلبت الياء الفا يجتمع الساكنان الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم
يحذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس ترِيانِ بالواحد في
اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي عند دخول الناصب قوله يرى بدل من
بالواحد اي فيلتبس يرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول لن تريان عند
دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل
يريا لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا بالجهى
الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الالف التثنية تكتب بالالف بخلاف
الف المفرد المقلوب من الياء فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة
ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت في يرى فصار تريين ثم
جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف
لاجتماع الساكنين فصار ترين وكان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع
الساكنين لكن ما ذكره المصنف اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه اي بين
ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الوا
حدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين
بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها ويجيء ان شاء الله تعالى في باب
الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ بين جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما
هناك ان شاء الله تعالى واذا دخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط
عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة للجزم

وكسرتا



وكسرتا ياء التانيث يعني انه لما الحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول حرف
الشرط عليه اعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان اخرهما
ياء الضمير والثاني اول نوني النون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين
اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد بجميع نونات التاكيد
فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير
فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء
ايضا طردا للباب لان الياء تصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث
في اخشين اصله اخشيي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء
ليطرد ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر للحاضر من تراءى ر ريا روا رى ريا رين
ولا يجعل الياء الفا في ريا وان لم يلتبس اي اجعلت الفا وحذفت لاجتماع الساكنين
تبعا لترايان ويجوز اي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في رياه الوقف
عند الوقف نحو ره اصله اِرأ اي فحذفت همزته اي العين كما حذفت في يرى ثم حذفت
الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغني عن همزة الوصل ثم الحق هاء
السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف
على المتحرك ان لم يسكن فصار ره وتقول في ره واخواته بالنون الثقيلة رينّ
ريانّ رونّ رينّ ريانّ رينانّ فيجيء بالياء في رينّ اي اعيدت اللام المحذوفة
لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما
يكون حيث يكون السكون للجزم ولا جزم في وسط الكلمة اذ الاعراب في الوسط

فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل
وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء
في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح جيء بالحركة
دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا
الحقت باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون
الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمينّ لذلك ولم يحذف واو الجمع في رونّ لعدم
ضمة ما قبلها ولو حذفت لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وكذلك لا يجوز ولا
يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت الياء ثم
حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما الحق به نون التقى ساكنان ولا مجال
لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اما ترين فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو
اعيد اللام وقيل ريونّ اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رينّ
بخلاف اغزنّ فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الساكنة تدل على الواو المحذوفة الزاي
ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزونّ نحو اضربنّ لزم اسكان الواو
لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حدة الا ان الكلمة تثقلت
واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا
اغزنّ وكذلك ارمنّ وارمنّ وتقول في ره واخواته بالنون الخفيفة رين رون
رين واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء اصله على وزن فاعل اصله
رائي اعل كاعلال رام ولا يحذف همزته اي همزة راء لما اي للوجه الذي يجيء
في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة

وطريق



وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها يحذفها وينقل حركتها الى ما قبلها
كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور كما جعلتها بين بين في مسائل
تخفيف الهمزة كما مر وقس على هذا اي على ما يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من رؤية لكونه
مما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله اَرْأَى ومضارعا
نحو يُري اصله يُرْئِي او امرا نحو اَرِ اصله اَرْءِ او فاعلا او مفعولا نحو مُرٍ ومُرًى اصلهما
مُرْءٍ ومُرْءًى او مصدرا نحو اراءة اصله اِرْآيًا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة فصار اراءا لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زايدة
تقلب الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها
فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك
الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما
اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت الالف مقلوبة منقلبة عن حرف اصلي فلا يعتلان لئلا
يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو زواي ثاي من زويت
وثويت الالف عينهما علتا وسلمت لاماهما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين
لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في
اراءة وحذفت كما في الفعل فصار اراءة ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة المحذوف
كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ما حذف
منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء
ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه

همزة قلب الياء الفا ويسبب ان الياء لا الهمزة كسقاية فالتاء التانيث يعتد بها بخلاف ما
اذا كان لغيرها حيث لايعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظر الى
ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرئى اى مرئيان مرئيون
اى اصله مرئوى فاعل كما اى كالاعلال الذى وقع فى مهدى كما مر في المضمرات ولايجب
الحذف في همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله اعنى يرى غير قياس كما مر حيث قال وهذا
التخفيف واجب فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما هى
البداءة لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لايتعداه
كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما
وانما حذف الهمزة وجوبا في نحو مرى يعنى في غير الفعل اصله مرئى اسم المفعول من باب
الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعة اى
نحو مرى بخلاف مرئى فان مستتبعة قليل وهو المضارع فقط وهو اى تلك
المستتبع الكثير الجواز كى يرى واخواتهما اى الامر والنهى والموضع من الثلاثى
مرئى والآلة مرئى واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء اى المفعول والموضع و
والآلة دون الفاعل للوجه الثانى يجوز الحذف بالقياس الى نظايرها من المضارع
والامر والنهى الا انه اى حذف الهمزة في الاشياء المذكورة غير مستعمل واقع في كلا
مهم المجهول رئى على الاصل يرئى على الحذف اصله يرءى الى آخرها المهموز الفاء
يجئ من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب من
المادبة بمعنى الضيافة لامن الادب فانه من باب حسن وهى باب فتح نحو اهب
ياهب ومن باب علم نحو ارج يارج ومن باب حسن نحو اسل ياسل ولايجئ

من فعل



مهموز العين

مهموز اللام

من فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجئ من ثلثة ابواب من باب فتح نحو
دءى يرءى ومن باب علم نحو بئس يبئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولايجئ
من غيرها والمهموز اللام يجئ من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هناء يهنئ ومن باب
فتح نحو سبأ يسبأ وجا من باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو
جرؤ يجرؤ ولايجئ من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلثة
انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال
المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص
المثال اعنى اخذ ولايجئ في المضاعف الا مهموز الفاء نحو ان يان ايشا كل ذلك
بالاستقراء والسماع ولايقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام
وما تفرع عليه رفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلايجتمع مع
قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضرورى
لاحاجة الى تعليمه ومن ثمة اى ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لايجئ
في المثال الا مهموز العين واللام نحو واد ومن باب ضرب ووجاء من باب فتح ويسمى
باسمهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولايجئ في الاجوف الا
مهموز الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف
المهموز اللام ولايجئ في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو اتى وراى ولايجئ
في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو واى من باب ضرب ولايجئ في المقرون الا
مهموز الفاء نحو اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اى حال كونها في اول
الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اى سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة

نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وقد
وسع اذا كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما خففه الالف فلان
الالف تشارك الهمزة في المخرج وهى اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الخالى
الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه
الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لاتخفف في الاول لكن امكن
تخفيفها خطا فخففوها لان مالايدرك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع
الحركات وان كان على الالف فلايرد ان الالف لاتقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على
صورتها في الاول الذى هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على
وفق حركة ما قبلها نحو راس ولؤم وذيب للمشاكلة اى لتوافق صورة الهمزة حركة
ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كان
ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسأل ويلؤم
ويسئم ونحو سأل ولؤم وسئم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان
الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم او الاد
غام كساءل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط يسل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا
الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جوءن ومئر على طريق
تخفيفهما اذ الاصل ان يكون الكتابة على تجويز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف
الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره ليشمل نحو ءن ومئر الا انه عدل
عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها وحكم مبشر وجون قد علم بطريق آخر

كما ذكرنا



كما ذكرنا على انهما كالمستثنى في تخفيف الهمزة من حكم نحو اترام واذا كانت
الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب على حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا
لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضية والعارض كالمعدوم فصار
كانها همزة لاحركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة
اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ فالاولى ان تكتب
على حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لاتكتب الهمزة
على صورة شئ لا على حركة نفسها الطرف حركتها ولا على حركة ما قبلها لعرض عدم حركة ما
قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها
الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة
للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطوء
والوطئ والجيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب
بصورة الخط الباب الرابع في المعتل قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة
ابحاثه ولمتعلقه ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه اى مما يكون
حرف العلة من غير متعدد على معتل العين ويقال للمعتل الفاء باضافة الاسم
المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى الذى اعتل فاؤه معتل
بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل
لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لايجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال
ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا
لتوهم كون المراد منها كون فاء وعينه وفاء صحيحة ليست فيها حرف علة ويلزمه

الباب الرابع

كونه مثله في تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل اعلم يتشالاان امره للحاضر تقدم امر الاجوف في الوزن نحو عدمن تعد وزن من تزن ان زنا عد يزن تجد موازنا له في الوزن علم ان بناء المثال يجى من خمسة ابواب باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجى المثال من فعل يفعل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كاتيا في لغة بنى عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قيس لغتهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها وقيل هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف يعنى ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد ووقر من الوقر وهو تثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقد يدل على انه متعد ويتع وينع ولم يورد من الياء من الامثلا واجدا تنبيها على قلته ونظايرها نحو ومق وومق ويسر ويسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعى في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا تعلان في الاول لان الاعلال مصدر المجهول اى كون الحرف معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اى بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اى بكونه محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اى كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف

[illegible]

الابدال



الابدال يكون بحرف العلة يعنى الالف الياء رابعة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة او الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم نقصانه من القدر الصالح في التلفظ ولاتباع الثلاثي في الزوايد منه وان لم يلزم ذكر النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء في الاول وفي الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذكر النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اى ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان اصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو لمثل ما ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف ف فان زال احد الوضعين لا تحذف ولذا لم يحذف في مثل نحو الوعد لعدم الكسرة ولا في نحو الوصال لعدم اعتلال قوله نحو تو اصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تعويض الامر الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عد الامر وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول انتم الذين اختلفوا وعدوا الا ان التعويض من الامور

٧٥

الجايزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض المحذوف وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة يقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اى ولاجل ان حكمها كحكم العدة حذفت في عد الامر وتقول في لحاق الضماير وعد وعدا اه ويجوز ان يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد يعدان يعدون اه اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء في الماضي واو فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعنى الياء الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك تثبت في احدهما وسقطت في الآخر وبهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة

[illegible]

الانه

الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذه الخروج لم يجى لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل بمعنى غير مفعول كما مر الا حبك بكسر الفاء وضم العين وقيل على العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته ايضا اى كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في بعدها للمشاكلة واطراد الباب وحذفت الواو في مثل يضع ويسع ويقع ويدع وطاء لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله حذف الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين مقاومة لثقلته الا انه يرد عليه انه لم لم يعد الواو بعد زوال المانع اعنى كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان ما ضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا الاكثر التاويل لئلا يلزم منه خرق قاعدتهم والا فلا لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مثل تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحتفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله يأوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات

الامر عنى عدا عد وانحو الحالم بذكر حذف الواو فى الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من
حكمه لانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول
نحو موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين
والالة ميعد اصله موعد على مفعل بفتح الميم بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء
لسكونها ولكسرة ما قبلها وهم اى الصرفيون يقلبونها اى الواو ياء بالحاجز المانع
فى نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون
الساكنة وبغير الحاجز اى فى موعد يكون نون اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز
فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اى فى موعد منهم مع الحاجز اى بالطريق الاولى
واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة
ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة حبء بالالف وبرء
بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمه عن ابن القطاع ان ياء قنية
اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين
لا استشهاد فى قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشرى لما كان كون ياء قنية مقلوبة
من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المصنف فى ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشرى
والمصنف اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم جواز
جوازها فى عينا ويرد على المنقول من ابن القطاع ان مجىء قنية قنية لا يمنع من
استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا الباب الخامس فى الاجوف اى معتل العين
قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يجرى فى الاخبار على ثلثة احرف اى الماضى
والناقص يجرى فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف





لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اى لمستحق هذا الاسم الاجوف لجوف لخلو جوفه اى وسطه
عن كالجوف لم عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة فى جوفه ويقال له ذو الثلثة
لصيرورته على ثلثة احرف فى المتكلم فى الثلاثى المجرد ويسمى غيره بذى الثلثة يتصل اليه
ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلثة احرف وان كان فى
المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل للمتكلم
للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه
وهو اى الاجوف يجىء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب
ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجىء منه الا طال يطول
ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيون اصلا ضابطا شاملا قوله فى باب الاعلال
اما متعلق بقوله شاملا فيكون فى قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق
بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب الاعلال اصلا شاملا
لجميع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة
لاصلا الخ اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اى من ذكر
الاصل وهو اى ذكر الاصل قولهم ان الاعلال فى حرف العلة حال كونه فى غير الفاء الذى
وقع فى الابتداء فانه ليس قبله شىء حتى يدخل فى ستة عشر وجها واما الفاء الذى لم
يقع فى الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اى
الشان يتصور فى حروف العلة التى هى غير الفاء الابتداء اربعة اوجه الحركات الثلث
والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اى كما يتصور فى حروف العلة كذلك اى مثل ما
يتصور فى حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التى هى

احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فى الاربعة الثانية التى هى احوال
ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم
اترك حرف العلة الساكنة التى فوقها اى قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر
اجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصلة اذا كان ما قبلها اى ما قبل
حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع
وخوف وطول ولا تعل الصورة الاولى وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها
مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت اى وجدت على صفة السكون جعلت
من جنس حركة ما قبلها فى جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
اعنى الحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا
اعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف المد فقد
جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن
الابتداء بالمصوتات لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن
فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا
يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر
اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اى الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا
تجعل جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب انما هو للتخفيف
واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب
وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة
التخفيف وقد جاء "تبت اليك فتقبل تابتى" "وصمت اليك فتقبل صامتى" اى توبتى





وصومتى ذكر الواحد حتى فى نقل قوله تابتى ان هذا لسان قال ابن العباس هى لغة
الحارث وهى قبيلة من اليمن ويعل نحو اغزيت اصله اغزوت الياء والواو ساكن لانه اصله اغزوت
قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا ليغزى كما يجىء انشاء الله
وطرد الباب كيكرم وتكرم تبعا لاكرم وكقيام تبعا لقام واطراد الباب لا يقتضى اصالة
المتبوع وفرعية التابع كما مر فى اول الكتاب ويعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو
لانه ماخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم
اذا كانت كذلك لا تعل لان اصله اى اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء
فى الياء فصار كيونونة كما ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء
لما مر ثم ادغم الياء فى الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التى هى عين
الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو انسب بهذا التغير الثانى بالحذف لان التغير يونس
بالتغير فصار كينونة كما خففت تلك الياء فى ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة
لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان
كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال
البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى قوله
حتى يعود الوصل كينونة و وجود فيعلول كخيتعور وهو كل شىء لا يدوم على حالة
واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر "كل انثى وان بدا لك منها" "اية الحب حبها خيتعور"
وقيل اى قال الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرحوبة
وهى الطبيعة ثم فتح الكاف اى غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما

اغزوت جبلين

عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو التيسير وزنه مصدر يسير في الغيبوبة مصدر
غاب غيبا والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواو
يائية ياء تبعا لليائية ولم يعكس لكثرتها اي اليائية بالنسبة الى الواوية مع ما
الى التخفيف اولا من التثقيل وقوله حتى لا يصير الياء آه وقوله تبعا لليائية اشارة الى
رد ما قيل من ان الامر في هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن الابدال الواو ياء والضمة
فتحة وجه وقوله ومن ثمه اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليائي ولاجل قلة الواويات
لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر
ساد يسود والهيعوعة ماع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني في الثلثة الاخرة
اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف
وطول تسكن حروف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء
الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولهذا اعربكة الساكن اشارة الى انتفاء
المانع وبهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشارة الى الاول بقوله
اذا كن اي حروف العلة في فعل لثقلا او في اسم على وزن فعل لشبهه بالتثقيل والى الثاني
بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم
فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في
حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية
عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن
في فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم





وجوه الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال لزوم ضم حروف العلة في مضارع
فعل اي الماضي فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل واشار
الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير
الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها اي على تقدير الاعلال اعلال لان
اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعها اي مضارع الفعل
الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض
على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها
وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت
مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم
الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال
حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة
وان كانت العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى
وقدم الثالث على الرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط
الاربعة الاول على الثلثة الاخرة لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال و
والثلثة الاخرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته
والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس
فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان رفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم
وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مترتبا يكون للحركة لازمة غير عارضة
وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما

وبين غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف الذي فرض وجود الاعلال
عليها والتعلق بغيرها ومن ثمه اي ومن اجل ان الثلثة الاخرة تعلل ان تحقق جملة من
الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور سكنت الواو
فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل
قيام عن مسألة القول للمتابعة عن جميع ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمها اهتماما بدفع
السؤال المقدر ورعاية لمناسبة لما تقدم في تحقق الاعلال واصله يارد وارا اعل تبعا
لواحده يعني دارا وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا الفعل اعني قام وهو
قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا الواو واحده وهو سوط ولذا قال تبعا الواو
واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه
وهي كون الواو سوط وان تعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة والدار
قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل اعني يعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام و
سياط وان لم تكن افعالا ولا على وزن افعال ووجد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على
وزن افعال ولا على وزن فعل فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان
هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخرة التي اشترط ابن جني في اعلا
لها الشرائط المذكورة الا انها لما ناسبتها في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها
قوله لهم ولا يعل عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمه يعل نحو قال اي ومن اجل ان
الثلثة الاخرة انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك
والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحي والذي يميل عن ظله لنشاط وصورى بلغتهم ما يقرب
المدينة لانتفاء الشرط الاول وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون حروف





العلة في افعال فخطابي ولذلك لم يتعرض المصنف له واما انتفاء الامر الثاني اعني كونها في اسم
على وزن فعل فمتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء في
الاولين والالف في الاخرين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يعلم ان
هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل حيدى ياء واصل غيره واو
لو اعللن لم يعلم انهما واو او انها ياء ومن ثمه لا يعل نحو عوا القوم لطرو حركته بسبب
التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمه لا يعل عور
واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين والتاء
في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور في حكم تجاور
لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي
بناء على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما
بهما البواقي محذوفان منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب فان في سائر
الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتجئ اي لم ينظر الى عدم الاعلال الاصل
الذي هو افعل فاعل المجرد فعل له عار يعار قال قائلهم وسائلة بظهر الغيب عنه اعارت
عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد
الخفيفة اصله تعارن قال في الاقليد لقوله وجه عندي وهو انه اسند الفعل الى العين
بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى
الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما
انحطت رتبة العيب ساغ اي جاز ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال
العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قبلها

الالف ان تكون متحركة وما قبلها مفتوحا او نحو لا على فاكان ما قبلها مفتوحا حرفة بها ابن الحاجب
تحويلها لكن كراه لا شىء يحمل هو عليه اذ ليس احد اعور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه يعلّ
نحو عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعورّ نحو اعوار للبس فالواو
ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى القبض وحيث قال فيها صح اعورّ
لسكون ما قبلها اى الواو والله الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى
اصل السداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ ومن
جانب المعنى نظر من اعتل الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعتل فيكون ما قبل الواو
فى اعورّ فى حكم المفتوح فوجب ان يعلّ تجاور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم
يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر
فتحة الجيم فى تجاور بناء على ان الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين
لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف ومن ثم لا يعلّ نحو الحيوان حتى يدل
حركته على اضطراب معناه لان فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم
الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد
الشرط الاول ايضا ولم يذكره المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء
شرط واحد من تلك الشرائط السبع والموتان محمول عليه اى على الحيوان فى عدم الاعلال
وان لم يوجد فى معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما
انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية
والحمل على غيره كما فى ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما ينافيه
وراعى صنعة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى





مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم
اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالآخر اولى ولم يعل طويا لانه
محمول عليه اى على طوى فى عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل حيى يحيى للقلب الياء الاولى
الفا لانه لا يلزم ضم الياء فى المضارع اى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم
لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه يعنى اذا قلبت العين من حيى الفا وقلت حاى يحيى مستقبله
يحاى يعنى وجب القلب فى مضارعه ايضا تبعا للماضى كما فى خاف يخاف ومن ثم لا يعل
نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعنى لانتفاء الشرط التاسع وهو عدم الحركة
للدلالة على الاصل يعنى لو قلب واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى
او يائى وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما
قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو ميسر وبيع
ويغزو ولن يدعو يجعل حرف العلة فى الصورة الاولى اعنى نحو ميسر واوا لضم ما
قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة فى الصورة الثانية اعنى بيع تسكن
للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل واوا لضم ما قبلها ولين عريكة
الساكن فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء فى الصورة
الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل فى اعلال الياء ولهذا كان
بيع افصح فصار حينئذ بيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن فى الصورة الثالثة
اعنى يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا تعل حرف العلة
فى الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل
بدونه ومن ثم اى ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء



مبالغة غائب وتومة بضم التاء وفتح الواو مبالغة نائم كهمزة مبالغة ضاحك كما مر
الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مكسورا
مع الاربعة الاحوال لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى الصورة
الاولى اعنى نحو موزان تجعل حرف العلة وهى الواو ياء كما مر فى ان حرف العلة اذا
سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفى الثانية الصورة وهى نحو داعوة تجعل حرف
العلة وهى الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة لكونها اخت السكون
فصار داعية ولا يعل مثل دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التى ليست
بمشتقة من الفعل لا يعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان الاسم منها
على وزن الفعل فيعل نحو دول وهو اى الدول ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل
وهو ط وفى الصورة الثالثة وهى نحو رضيوا تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة
على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها
عن التغير فصار رضوا والصورة الرابعة وهى نحو ترميين مثلها اى مثل الصورة
الثالثة فى الاعلال اى تسكن الياء من ترميين لثقل الكسر عليها ثم تحذف لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة
حرفا صحيحا ساكنا او ما هو فى حكمه مع حركات حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقوم يعطى
حركاتهن اى حركات حروف العلة فى هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة
لانها حروف تتولد من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة فى يخوف الفا
لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين عريكة الساكن العارض سكونه وانما
قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل





الخفة اذ الحركة ثابتة فى التقدير فيجب الاعلال لتحصل الخفة واما اذا كان اصليا نحو جوف فانه لا يحتاج
الى الاعلال لحصول الخفة بالفتح والسكون الاصلى فصار نحو يخاف ويبيع ويقوم ولا يعل
نحو اعين جمع عين واادور جمع دور وافوس واثيب مع انها من الصور الوجوه
الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع
ايضا انقسم الآحاد والى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو باحد من الافعال
مثلا انا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم
مضارع عان يعين بمعنى اصابه العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور
التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصورة
حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه الثلثة
حتى لا يلزم الاعلال فى الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية
الى الاولى لكونها فى حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان يقلب
الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بالحركة لازمة غير عارضة او معنى
عروض الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة وتكون فى معرض الزوال بعد تحرك الحرف
بها كحركة الواو فى دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقعت على دعوا وابتدأت
لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها ونقول انها وان كانت عارضة
الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز
اخصم بالجتلبة مع كسر الخاء ولم يجز اخصم مع الجتلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتف
بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال فى الاعلال لان
الاعلال الثانى يلزم من الاعلال الاول لحلله فى نحو طوى ولا يعل نحو الرمى مع انه

من الوجوه الثالثة حتى لا يلزم الحرف الساكن فى آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت
حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا فى النصب لفتحة ما قبلها وتحركها فى الاصل وكسر الميم فى الجر
لان المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقى الياء على حاله لموافقة حركة ما قبله
الياء وضم الميم فى الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم فى
آخره ساكن فى الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا
احتمل الحركات الثلث وقوى عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان قبله
فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان
ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال
بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر
وهو الالتباس فى كل واحد منها اما فى تقديم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام فى الصورة وبمضارع يفعل بالكسر فى الوقف واما فى تبيان فلانه
يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بابيين فى الصورة او ببناء ما سمى فاعله من مضارع
يفعل بالفتح فى الصورة واما فى مقوال ومخياط فلم يدر امفعل هو ام مفعال واما مقول
ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال
لانه منقوض من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل
مقول تبعا للمقوال ولا مخيط تبعا له اى للمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب
واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال اخواتها من التقويم
وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثى اصيل فى الاعلال اباح ضرورة التبعية محظور
اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف





اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى اصيل فى الاعلال قلنا لانه ابطل قوله
اى قول القائل وقوله قوم مقول القول لاستتباع قام للتقويم اى ابطل قوم اى بطلب
ويستدعى قام تبعية التقديم فى الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا فى الاعلال لقوة قوم
فى الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام فى الاخوة مع التقويم بتلك
المرتبة فلم يستتبع فى الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام هذا جواب دخل
مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام فى استتباع التقويم باقام فانه قد اعل
مثل قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة
والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام
فلا يصلح ان يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اى اقام ليس من ثلاثى اصيل ولا
يعل مثل ما قوله فعل التعجب واغيلت المراة اى سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم
لبن المراة الحامل واستحوذ اى غلب مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدل اللفظ على الاصل
انه واوى او يائى وتقول فى الحاق الضماير قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الى آخره
واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما اى كالجعل الذى مر فى الثلثة الاخير من الاربعة
الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن
فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف
حتى تدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء فى الجاء فى خفن لتلك الدلالة لان الاصل
فى النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركته الى ما قبلها اى ان يفعل ذلك
اى نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك
لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة الواو فى النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل



من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اى بعد حركة الواو فى قلن لانه يلزم فتح المفتوح
لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا
لم يمكن الاصل فيه اى الحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينها اى بين قلن فى جمع المؤنث
من الماضى وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى
اى الاشتراك الغير القصدى فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى
الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن
كنصرن واصله امرا اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى فى يعن وهو مشترك
بين المعلوم والمجهول ايضا اى كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه
ايضا اذ اصله معلوما يبعن بفتح الياء والياء ومجهولا يبعن بضم الياء وكسر الياء
او وقوع الاشتراك بين الماضى وبين الامر فى مثل قلن من غيرة الواضع اى من غفلته عن
الواضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع
الاول فيكون اللفظ مشتركا لوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون
على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى
وقوع الاشتراك فى اللغة ح هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى
كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع
الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب فى فعل
فى الاثنين والجماعة من الامر والماضى فى تفعل تقول تكسرا تكسرا تكسروا فى الامر وتكسرا تكسرا
تكسروا فى الماضى وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا
ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين



فعلن بضم العين وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه اى الشان
يعلم من الطويل ولم يعل لانه ليس عليه وزن فعل ان اصل طلن طولن بضم العين لا طولن
بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح
نادرا كالشحيح من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس
من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من
مستقبلهما اى يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر لان فعل يفعل بفتح فيهما لا يجئ
الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس فى خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه من
فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعلم يعلم من يبيع
ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجئ من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ ايضا فعل بالضم
يفعل بالكسر فتعين ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول آه اى يقول يقولان
يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول
اصل يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو وبعد
نقل حركتها الى ما قبلها فى يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل آه اى قولا قولوا
قولى قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما مر فى يقول ثم حذفت
الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها
بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعنى اجتماع الساكنين
كنين مقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى
القاف ضرورة ولو منع التقدم الزمانى فلا مجال لمنع التقدم الذاتى وايضا رفع بقاء
الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف ورفع بقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة

في حذف الالف وبحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه ان كانا بحسب الظاهر لتقدير ثبوت الواو
بان يقول قولا الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فيكون حركة اللام
في قل الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو
لدفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف اي بمنزلة الداخلين ولذا قال وهو بمنزلة الداخل وانما قال بالداخلين للمبالغة
في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخل
فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخل
فتعرض له بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخل لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد في
الحوادث يكون ومن ثم اي ومن اجل انه بمنزلة الداخل جعلوا معه آخر المضارع مبنيا
نحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا والاعراب
في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة والتنوين
لا يقع في محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما شابهه محل
الاعراب ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع
الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخل لان
التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع
ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة
فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني الحركة والمتحرك كلاهما عارضان في دعتا فكانت
الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض
بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد





المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالخفيفة
قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل آه قائل قائلان قائلون
قوال وقول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا
لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان
فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم
معتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم
معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف
احدى الالفين في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل آخره الف في الاصل ام لا وهذا
معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف
المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار
بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة لحكمة فلا يمنع من كون
القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه اي
اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذا اي
كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها لالتباس بالماضي فحركت الاخرة
فصارت همزة ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا على
كساء ونقط بهذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف

كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه شاع خطاؤه وحكي
ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتشيخين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل
منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا اخط من قال خطي فالتفت اي صاحبه كا
كالمقتضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته ويجيء اسم الفاعل
في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهو القيء ولاع
من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل هائع ولائع حذفت
الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع على لاع بوزن قال ومنه اي مما يجيء
بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي هار منهدم فحذفت العين لما مر ويجيء
اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف عار عن عارضة من
الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لمعارض الآخر نحو شاكي اصله
شائك اي اذا لم تقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوكة وهو
تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شا
كو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جائني شاك ومررت بشاك ورايت
شاكيا واما من قال جاء شاك بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف
حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس
فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف
فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ويحتمل [illegible] استبعاد
القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله
قووس بضمها جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى





الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال
مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصو جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلب الواوان
اعني واو فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع
والاولى مدة زايدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانت
في التقدير قسو واو واحدة او تنزلوا الواو التي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي
لام ياء على حدة قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا الصنيع في عصو حذو النعل بالنعل فصار عصي
وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني اينق وزنه اعفل اصله
انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق
ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينق المفعول مقول اصله مقوول
فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان
فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى بغيره وحذف الواو
الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزائدة
اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي في جواب
الاخفش اي في جواب دليل لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هي اشباع الضمة ل
رفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول
في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف
العلامة اذا لم يوجد هنا علامة اخرى غير المحذوفة وفيما اي في مقول يوجد علامة اخرى

للمفعول وبني الميم فيكون وزنه اى وزن مقول عنده اى عند سيبويه مَفُعل بفتح الميم
وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مَفُعول بفتح الميم وضم الفاء
فان قيل اذا اجتمع الزايد مع الاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غازٍ مع التنوين
واذا التقاء الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع ونحوها قلنا كلم
ذكر انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اى كقول مبيع اصله مبيوع يعنى أعل كالاعلال بيع اى اعطى
حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الواو والياء فاجتمع ساكنان الياء
والواو فحذف الواو لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء
ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء من الالتباس بالواوى و
وعند الاخفش حذف حذف الياء اعنى العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم
يقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع فاعطى
الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوى كما مر فى بعت هكذا وقع النسخ
التى راينا ها والصواب ان لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة
لتوى اى كما اعطيت الكسرة لما قبلها الياء فى بعت اذ اصله بَيَعت قلبت الياء الفا
فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوى فصار
مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء فى ميزان لذلك
فصار مبيع فيكون وزنه مَفِعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع
مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما مر اى كالاعلال الذى فى يخاف اى ينقل
حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون





الياء وكسر الياء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما اوقع فى يبيع بلا فرق واكتفى بالفرق
التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم المفعول فان تقديره اسم
مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديرى
معتبر عندهم وذلك كما كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك
اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وبين اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون
جمع اَسَد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم
فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرت بالافراد والتذكير على
الاصل كما فى الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه فى المو
ضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك التى
تجرى فى البحر ولم يقل جرين على جرين لثبوت الايام فعلن وانما وجب ان يقال جرى ح
لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قُرْب بضم القاف وسكون
الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة والمشحونات
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتأنيث والآلة مقال
ومقول وقد يقدم بينهما الايعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف المجهول من قال
قيل اه اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة ثقيل على الواو وخصوصا مع
ضم ما قبلها فصار قُول اى قلنا بالضم فى الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة مع
الواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو فى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره
لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام فى العكس

فصار قيل بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره
اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يذكر
بعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصد الى موافقة ما ذكره صريحا فصار قيل
وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفى لغة اخرى يشم كسرة ما قبل الياء ضمة اى يوقع
الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام
حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها
مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء
فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف فان الاشمام
فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم
الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم نون نستعين تسكن النون وتضم شفتيك
بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك
قلن وبعن اى ما اتصل به ما سكن لامه وحذفت العين للساكنين من نحو اخترن
وانقدن له فالكسر فيما اتصل به يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فرع
على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعنى يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له وقلن
وبعن ثلث لغات كسر ما قبلها فى كل المطردة وضمه فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام
فى مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقْوِم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال
اقوم بالواو الساكنة ايضا اى كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل
حرف العلة فى الاصل وهو ليس بموجود فى اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف





وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ
تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفى المجهول
على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع
التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما اذ فى المعلوم
قلن بضم القاف وفى المجهول قلن بكسرها واما فى بعن فعلى لغة بيع فى المجهول تقول فى
المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغة بيع بيعا
بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع فى المجهول
فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم اكتفاء
بالفرق التقديرى فان اصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها
وكذا اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضمها فالضم والكسر فى المعلومين
عارضان وفى المجهولين اصليان واصل يقال فى مجهول يقول يقول كينصر فاعل كاعلال
يخاف اى ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقبلها الفا

## الباب السادس فى الناقص

اى للمعتل اللام ويقال له اى للمعتل اللام ناقص لنقصانه فى الآخر اما فى من بعض
الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى او من الحرف كما فى حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له
ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف فى الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا
يلزم تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار
الاخبار قد مضى فى الاجوف وهو اى الناقص لا يجئ بالاستقراء من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجئ من الابواب الباقية
نحو رمى يرمى وغزا يغزو ورضى يرضى ودعى يرعى وذكو يذكو وتقول فى الحاق

كيفيات ... الناقص

المضمايرُ رمی آه رمیا رمتو ارمت رمتا رمين آه اصله رمی فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات
متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان حقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان
بها الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطارية
لكونها في محل التغيير وثلث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا
ضرب ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف
وقفا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك
اي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا بعد
الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو
مستثقل فان اصله رضووا بدليل رضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذفت
الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد
ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج
من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها و
وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وتحذف الياء بعد القلب
في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف
وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا وعامة ترتيبه
فو لاجتمت قال هناك ويحذف الالف فيه دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان





التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا تعل حرف العلة في رمين لما مر في القول
من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا
فلا تعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي آه اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء
لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء بالسكان في مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة
واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء ينقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع
الساكنين فصار يرمون او لما نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار
يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام
المصنف ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال الميم الكسر الى الضمة الا انه يجعل
الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو والضمة وسوى لفظا
بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي تقول
الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في النساء في جمع
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن والنون فيه علامة
التانيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون اذا كان
جمع الرجال زايدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا اسقط في الجزم والنصب
نحو لم يعفوا ولن يعفوا والاصل يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو كما
فاسكنت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يعفون ومن ثمه اي
واجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات
ولو لم تكن علامة حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة
ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين



دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشتركة في اللفظ بين جماعة
النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء
مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم عليه اي تسقط انت الياء منه علامة للجزم
تقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فمن ثمه اي ومن اجل ان الياء
تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط اي الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى
والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة له في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت اذا دخلت عليه
الناصب تقول لن يرمي لخفة النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب
لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
في مثل لن يخشى لان الالف لا يحمل الحركة اي لا يحتملها كقوله ولولا تحسبون الحلم عجزا
لما عدم المستبون احتمالي اي تحملي او لو حركت لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون
الامر منه ارم اذ اصله ارمي سكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هو المشاكلة
قوله فاذا دخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف او
للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت
لاجتماع الساكنين كما في يرميون بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارمي كاضربي
فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله
فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترمين الا انه ذكره ههنا لئلا
يتردد السامع في بادي الامر من اطلاق لفظ الياء اي الياءين هو اهما المسق والمحذوف
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزايدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة
ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة



ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام آه اصله رامي على وزن ضارب
فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء
لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر اي
تلحق بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا اتبع حركته وتاءه في بعد
وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف
ولا يسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة
النصب اي الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل
رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة
الواو الضمة واذا اضفت انت التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت
جواب الشرط اي فقد قلت راماي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم
اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون
المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راماي
وقلت راميي في حالة النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم
سقط النون فصار راميي ثم قلت راميي بادغام علامة النصب والجر اعني الياء
الثانية في ياء الاضافة وهي ياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت
رامي بياءين في جميع الاحوال اي حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع
راموي اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع الادغام
في راموي لانه اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية اي

في كونهما حرفي علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رُمْيَيٌ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رُمِيٌّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامِيٌّ واما في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامِيَّ ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامِيَّ المفعول مرمى اصله مرموى فادغم كما في رامى حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت تثنيته اى تثنية مرمى الى ياء الاضافة فقلت مرمياى في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرمِيَّيَّ باربع ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام الفعل وثالثتها علامة النصب والجر ورابعتها ياء الاضافة واذا اضفت الجمع اى جمع مرمى للمذكر السالم الى ياء الاضافة مرمِيَّ ايضا اى كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة ههنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اى في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميُوىَ فاعل كما في رامى فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرمِيِّيَ فادغم الياء الثالثة في الرابعة فصار مرميَّ بكسر الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بفتح الميمين اصله مرمَيٌ قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اى في مرمى ان ياء في على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا عن توالى الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان الآلة مِرمىً بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمَيٌ فاعل مثل مرمىً الجمع ادمى يرمى مثل ضرب يضرب الى آخرها ولم يعل رمى بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في رميان واصل يرمى يرمى كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى

معلوماً



معلوما وحكم الناقص الواوى نحو غزا يغزو والحكم الناقص اليائى مثل رمى في كل الاحوال التي ذكرت في اليائى الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزى اصله يغزو وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوايل باب الاجوف وانما اخر الواوى على اليائى مع ان الاصل تقديم الواوى لقوة الواو لان الواوى لا يجيء من اول الدعايم واليائى يجيء منه وليفرع عليه بحث الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال جعل حرف في مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واوات وابحث في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اى حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اى الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها صطضظ خفق عند الزمخشرى والمصنف خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال من الحمله وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلثة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم طال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته بعينها في الكتب المصححة الى مرة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر ~~ويجمعها~~ يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها انصت يوم

يوم صال زط بيان

الصيال حمل البعير

اهـ تحل جه

فقطا ادر انصت اى اسكت ويوم ظرف وجد مبتداء مضاف الى طاء وهو كلم رجل وزاد من الزلل خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اى اسكت في هذا اليوم ثم اعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمصنف ثم قال ولو ابن حاجب اورد استمع وردّ اذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليسا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر ببعض من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله تعالى ثم شرع في بيان اى حرف من الحروف المذكورة من اى حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاده اى قياسا من الالف في نحو صحراء اى فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف المد كذلك لانها للزوم ما صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف التأنيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مدتها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى ما قبلها همزة كما في كساء ورداء يكون ما قبلها فيهما حرف فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثمه اى ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز

جعلها



جعلها اى همزة صحراء همزة اى ابقاءها همزة في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما كسر ما بعد الف الجمع مثل مساجد وجعافر فينقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وينقلب الف التانيث التي بعد الراء ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين ويدغم في الاخرى فقلت صحارِيّ بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة ما اى في صورة من الصور من هذا النحو على مثال مجاريع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة اى يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اى فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل والواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احدهما لئلا تلتبس ولم يقلب ياء لئلا يقع عادى اى الالف بين سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احتمل فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اى في اسم الفاعل من الاجوف الواوى اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر اى في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوى الذي واحده على وزن الفعل والادور جمع قلة للدار اصله ادْوُر قلبت الواو همزة

لثقل الهمزة المضمومة على الواو وفى الجمع الثقيل مع كونه احده على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزل هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلزم يلتبس بالمتكلم المضارع كما فى اجوه جمع وجه كما مر وانما قلت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان صيغ الاسم قاومت ثقلة الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقلة الحركة عن الواو والزمخشرى عد ادؤر من الجائزة ولعله نظر الى الخفة التى حصلت بسبب سكون ما قبله وسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التى هى لام فى نحو كساء اى فى اسم معرب آخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة فى هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشرى وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بائع اى فى اسم الفاعل من الاجوف اليائى كما اى كالابدال الذى مر فى قائل واعلم ان الهمزة فى قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره فى الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبا منهما ههنا قصر المسافة كما صرح صاحب المفرح بهذه التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلت من الواو والياء واشار الى المذهبين فان مذهب النحويين يزعم الهمزة منقلبة عن الالف التى هى بدل عن الواو والياء فى قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار ههنا الى المذهب الاخير المتبادر من عبارته هنا





ابدالها من الواو والياء واشار فى الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو والفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اى ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسر على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احد فى الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره التفتازانى بذكره فى الياء اصله وحد وحد روى ان سعد ابن ابى وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبى صلى الله عليه وسلم احد احد اى اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو الا فعلت اصلها هلا فعلت هلا فعلت وان كان فى بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز وحيث سكت عن التقييد ولم يفصل الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافى الجواز وهذا شاذ لعلته ومن ثم اى ومن اجل ان اصله ماه يجى جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشئ الى اصله ولما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال ههنا لازم واخراجا له عن حكم سوابقه مما داخل فى حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد فى قوله ونحو هيجته شوق المشائق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهى الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقل اصوره • يا دار مى



تدكاديك البراق جبر • فقد هيجت شوق المشائق • الدير كادي جمع دكداك وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى ارض غليظة فيها حجارة ورمل وجبر اسم اعطى جبرا هيجت حركت وزاد تيريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قراءة وهو ايوب السختيانى ولا الضألين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح التخفيف اصله الضالين بالالف لانه فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين اخرها نظرا الى الابدال من الهاء فى ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف فى المشائق غير لازم واللازم الابدال غالبا به مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلق عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف فى نحو المشائق اذ لا تخفيف فيهما تثقيل وانما جعل الابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة طردوه جدا فى التحرب عن التقاء الساكنين وان كونه فى لغة ضعيفة لا ينافى كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده فى جميع اللغة وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق • اصله عباب وهذا الابدال اشد لكونه فى غاية القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق اى عميق قوله لاتحاد مخرجهن اى الهمزة والهاء والالف والعين وهو اطلوح تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون استخذ اتخذ بل يقول





انه استفعل من تخذ يتخذ كما من القريبهما فى المهموسية التاء منها ابدلت من الواو والياء فله جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والغامة تقول التخمة بتسكين الخاء اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة من الواو التى هى لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول فى التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة فى دون اخ لاجل التاء التى تثبت فى الوصل والوقف كالاسم الثلاثى فكان الضم جعله ليلا على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة فى الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلى وان الاسم بها كالثلاثى قيل فى تثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شئ فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه شاذ فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان فى عدد المؤنثين لانه من تثنيت واسنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اى اجدبوا اصله اسنيوا بالياء واصل اسنووا بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار اسنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلق على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر فى المضاعف ونحو يا قاتل الله بنى السعلات • عمرو بن يربوع شرار النات • غير اعفاء ولا اكيات • الاصل الناس والاكياس جمع كيس والمنادى

نحو قوله يا قوم السعلات الثناة الشرار الخبيثات وعمرو بن يربوع بني شرار الناس
صفة عمرو نحو عمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله
بني السعلاة والجماعة فانهم شرار وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في المزام من حكايات العرب
ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولاد ثم ابقت منه
ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى
الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من القاف نحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهما
اي التاء والسين والقاف في المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالت
اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة واما الذعاليب
فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة لخرقة **النون** منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد
نحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون
وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون
بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة و
ابدلت النون من اللام على الضعف في لغة استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة
استعماله وقيل انهما لغتان لغة التصرف في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا
ولذلك يدغم فيه **الجيم** منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك
الجيم والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان ولاشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو
قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت
من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو
علج اصله ابو علي في قوله ٥ خالي عويف وابو علج ٥ المطعمان الشحم بالعشج بالغداة كتل





البزيج ٥ يقلع بالود وبالصيصج ٥ الاصل بالعشي والبري والصيصي البر فيه اجود — بالصيصج
التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء جمع كتلة الود الوتد ادغم التاء في
الدال حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من
الياء غير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من
الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج
او في الوصل كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كامثال الاول
او في الشعر كامثال الثاني والثالث في قوله ٥ كان في اذنابهن الشول ٥ من عبس
الصيف قرون الاجل ٥ الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق
باذناب الابل من ابوالها وابعارها فجف عليها في الصيف والاجل اصله الايل وهو
الوعل شبه البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابداله
الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن
بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو ٥
لاهم ان كنت قبلت حجتج ٥ اي حجتي ٥ فلا يزال شاحج يأتيك بج ٥ اي بي ٥ اقمر نهات
ينزي وفرتج ٥ اي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي
يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان قبلت حجتي فوقعي
لان اتي بيتك للحج مرارا كثيرا راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعري ابدلت الدال ابدلت
من التاء جوازا مطردا نحو فزد اصله فزت اي ظفرت واجدمعو اصله اجتمعوا — ...الهاء في
القرب مخرجهما التاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج
اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء

ونحو انه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما اتحاد بعد الوقف والاكثر في الاستعمال
الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان فيهما الالف وابدلت الهاء من
الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب
تضربين واضربي ولهذا اعد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث وانما ابدلت
الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثمه اي ومن اجل
خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها
ويمتنع في اكلت عينا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها
والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن
كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت عينا وقتلت
وقتلت قنبا فلا يؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهما
فسوغه وان كان شاذا ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف
والكسرة بالكثر من حرف بخلاف اكلت عينا فان الياء ليست بخفية وابدلت الهاء
في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في اخره ياء
التانيث لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا
لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا
مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابد
لت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو معاد اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا او قوله لكسرة ما قبلهما اي الواو والياء وسكونهما واستدعاء الكسر الياء
تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو





ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا الحين عن كيم الساكن والمتد عاء .
ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم نذكره وابدلت جوازا غير مطردة من حرف التضعيف نحو ٥
تقضي البازي في قول العجاج ٥ اذا الكرام ابتدروا الباع بدر ٥ تقضي البازي
اذا البازي كسر ٥ ابكر جرباني فضاء فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات
فابدلوا من احديهن ياء كما مر في المضاف قال الجوهري لم يستعملوا التقضي من تفعل
الا مبدلة قوله ابتدروا اي عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع
عن الشرف والكرم وهو المراد ههنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء
مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال بدال
لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها
والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء فقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية
فيمن جعلها من صدد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف
للابدال ح فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة
لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على مفعول مطلق لبدل اي اسرع ذلك المدوح
الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسر اجنحته
قوله ابكر بدل من كسر او حال بتقدير قد الجرباني جمع حب بفتحتين وهو ذكر الحباري
انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع
انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما لقرب الياء من النون في الغنة
والمد والكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد
نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية من قوله ٥ ومنهل ليس له حوازق ٥ ولضفادي

جمع نقانق ٥ المنهل المورد والمشرب والحوازق جمع حازقة وهي الجانب الجم ما اجتمع
من الماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماؤه
ليس له بواب يمنع الواردة اليه بل كلها مهملة لمن يرده ولضفادع ماءه المجتمع اصوات
باضافة الضفادي الى الجم والجم الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد و
والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ماقبلها
اى المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة
في قوله ٥ قام بها ينشد كل منشد ٥ وايتصلت بمثل ضوء الفرقد ٥ الفرقد كوكب لان اصله
اى اصل التاء في اتصلت واو ما قبلها مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو
ياء لما مر في المضاعف وهذه لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما
مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان كان المناسبة
حاصلة بين الياء والتاء فا هامنها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها
ويتركون الياء على اصلها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد لا يقلبون الواو ياء لعدم
علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشري والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء
بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في
النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطاء كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو و
يكون ما قبلها مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا
يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو وحينئذ لا يكون
ما قبلها مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين ان يكون
مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حروف

التضعيف



التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله ٥ كان رجليه على شغواء
جادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها ٥ الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الغليظة
شبه في سرعتها بعقاب وظمياء معناه اما تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد
والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا اصابها الطل اسرعت والضمير في للعقاب
اى لها في ذكرها اشارير جمع اشارة مراء تين غير معجمتين وهي قطعة من القدير متمرة مقطعة
والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني
الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله ٥
اذا عد اربعة قسال ٥ فزوجك خامس وابوك سادي ٥ اصله سادس القسال جمع
قسل بفتح القاف وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عدد اربعة من رذال القوم
لزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي في قوله ٥
قد مر يومان وهذا الثالي ٥ وانت بالهجران لا تبالي ٥ اصله الثالث يعني مضى يومان
وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلها اى الياء والسين
والثاء الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكسير جمع
ضارب فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى
لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد
كما مر في اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اى اذا كانت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا
مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخه ذلك
الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اى فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما

مضموما

اصله لؤم كما مر من الاعتراض السابق لينه وما قبلها مضموم الميم ابدلت من الواو جوازا
غير مطرد نحو فم اى ابدال الميم الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس
مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه فيها واصل فم فوه بدليل افواه
حذفت الهاء على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما
الكلي والقرب بمخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان يحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف
فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم واعاعدة من الجائز
حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء و
وليس بحذفه بسبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا الا
لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اى من لام التعريف نحو قوله عم
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اى ليس من
البر الصيام في السفر اذ تغير العايم لقربهما اى لمناسبة الميم واللام في الجهورية
وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في آخر
فصل الماضي وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله ٥ يا هال ذات المنطق
مرختم اصله كذا اسم امراة البنام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكف للقسم
على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كف و
ومضاف الى البنام البنان اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى بالميم والنون في الجهورية
تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا
غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما على هذا اى راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما

في الجهورية



في الجهورية الضاد ابدلت جوازا مطردا من التاء نحو اصطبغ اصله اصتبغ اى لتمام تقربه
مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو
قال وباع اى فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر وابدلت الالف
من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اى فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس
لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا للين
عريكة واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله ٥
وقفت بها اصيلالا اسائلها ٥ عيت جوابا وما بالربع من احد ٥ المعنى وقفت بدار
الحبيبة احيانا وسالتها الحبيبة فعجزت عن الجواب وما فيها احد حبيبي اصله اصيلان
تصغير اصلان وهو اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر
اصلا فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لاما فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا
غير مطرد نحو الطجع في قوله ٥ لما راى ان لا دعة ولا شبع ٥ مال الى ارطاة حقف فالطجع
رائى اى الذئب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما
اى اللام والنون والضاد في الجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل
اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان
السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما
من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر
فيبقى حس الصوتان وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول حاتم الطائي
حين اسر في عنزة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها
فلامته على ذلك هكذا فزدي انه اى هكذا فصد الكرام اصله فصدي وانا تاكيد لياء الا ضافة

ضافة

والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكر المصنف اكتفاء بما ذكره في ابدال
التاء من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطر اصله اصتبر
اي فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط
اصله فحصت من فحص بمعنى فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعرب اللغتين
واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما
والموضع الذي لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من القيود
المذكورة بيان الموضع الذي لم يقيد اي من ابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال
لكون الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قدرناه نحن في موضع موضع

البحث السابع في اللفيف يقال له لفيف للف اي اجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين
من قبائل شتى لفيف ففهم تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق
وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة
بان لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما للاغناء بتسميتهما اللغويين عنه وقدم المفروق
لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالآخر فيقلبان على الحرف
الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائهما
كحكم فاء وعد يعد اي حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد
يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمي وحكم لامهما قد مضى في الناقص اي حكم
لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اي مثل
حكم وقى يقي فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء

واق



واق وموقى كحكم واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا
الامر منهما ق اصله اوقى على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته واصولها ظاهر
لمن اتقن قواعد الناقص والمثال والناقص قيا قوا في قيا قين وتقول بنون التاكيد
قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله واعلاله
كاصل رام واعلاله المفعول موقى حاله في الاصل والاعلال كحال مرمى الموضع موقى
كمرمى الآلة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى المجهول منها وقي
يوقى كرمي يرمى اللفيف المقرون طوى يطوى الى آخرهما وحكمهما الا ما لحكم الناقص
لانهما ناقصان من حيث اللام ولا يعل عينهما كما مر في باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين
الامر اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الخ وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون
وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بنون
التاكيد الثقيلة في الامر من روي يروى من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية
من باب ضرب لئلا يتكرر المثال ارو ين ارويان ارون ارون ارويان اروينان وتقول
بالخفيفة منه اروين اروون اروين واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص
واللفيف وانما خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة
في آخر الكلمة ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحروف المحذوفة
لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب
على السكون مع البناء على الفتح ويفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوين
والواو في اغزون والياء ارون كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا
وارويا يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما



ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا لحق بكلمة متصلة به كالف التثنية
عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا
التاكيد اذا لم تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز عن اتصالهما
فيصير ان بمنزلة جزئه كالف التثنية وان كانت حروف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان
ما قبلها مفتوحا حركت تلك الحروف بحركة موافقة لها النظر وحركتها بسبب اجتماع الساكنين
احدهما حرف العلة والآخر اول نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة
نحو ارون بضم واو الضمير وارون بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة لها في
قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم تر القوم
وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا احذف حرف
العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين
وضمة ما قبلها واطون بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسر ما قبلها
كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء
الضمير في اللفظ دون الخط لذلك في يا امرأة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان
كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة
مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل
بالنونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح
يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوى طاو واصله
واصل طاو اي اعلاله كاعلال رام ولا يعل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوى وتقول
في اسم الفاعل من الري ريان للمفرد المذكر ريانان لتثنية اصله ريوان ريانان رواء لجمعه اصله

يدوا

رواء اي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المؤنث ريان لتثنيتها
قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد
رواء لجمعها ايضا اي لجمع المذكر واكتفى في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال
بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط
حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي ياء هي لام همزة لما ذكرنا وهذا القلب ايضا
اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشري في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها
في ريان وانقلابها قليلا لم يجمعوا بين اعلالين قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي لام همزة
والى قوله في موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان يقلب عينه همزة والى قول
ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان
يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة
في رواي وفي كون الياء عرضة محلا لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة
ولهذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع
الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واذا كانا
متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال
وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا في حركة
هذا القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم
اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول في تثنية المؤنث في حالة
النصب والخفض اي الجر ريتين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية
اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى في الثانية

مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته اي تثنية المؤنث حالة النصب اى ربيتى
الى ياء المتكلم قلت رايت ربيتي بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل
الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التأنيث والرابعة علامة النصب
والخامس ياء الاضافة الى ياء المتكلم ادغمت الاولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة
المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول مَطوِيّ اصله مَطوُوي اعل كاعلال مرمى
الموضع مَطوًى اصله مَطْوَيٌ اعل كاعلال مَرمًى والآلة مِطوًى اصله مِطوَى اعل كاعلال
مِرمًى المجهول طُوِيَ يُطوَى اصله يُطوَيُ اعل كاعلال يُرمَى وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل
والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم
لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى في عدم الاعلال في الكلمة التي
اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال الكلمة كطاوٍ ومطوىٍّ ومَطوًى ومِطوًى
ويُطوَى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اي حكم العين ايضا اي
كالتي اجتمع فيه اعلالان لان حكم عين طوى في عدم الاعلال للمتابعة نحو طويا

فانه لو اعل لو اعتل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل تبعا لطوى وطاويان وطوى مجهول
طوى فانه لو اعل الواو فيها بقلب الفا
او باسكانها لثقل الكسرة عليها لم
يلزم اجتماع الاعلالين الا
انه لا يعل حملا
على طوى تمت